دور الحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

إعداد

محمد أحمد قردع مياس

المشرف

الدكتورة بثينة المحتسب

المشرف المشارك

الأستاذ الدكتور فتحي العاروري

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الأعمال الدولية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون الثاني ٢٠١٢م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الدراسة " **دور الحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن**"
وأجيزت بتاريخ 3 / 1 / 2012م.

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتورة بثينة المحتسب، تجارة دولية	مشرفاً	
الأستاذ الدكتور فتحي العاروري، إحصاء	مشرف مشارك	
الأستاذ الدكتور أحمد العوران، اقتصاديات التنمية	عضواً	
الدكتورة نهيل سقف الحيط، مالية دولية	عضواً	
الدكتور صدقي عبد الهادي، اقتصاد قياسي (جامعة برلين الحرة)	عضواً	

الإهداء

إلى بلدي الثاني الأردن

إلى والدتي الغالية

إلى جميع الأهل والأصدقاء

شكـــر وتقديـــر

الحمدلله رب العالمين الذي يسر لي طريق العلم، ومنحني الإرادة والعزيمة لإتمام هذا الجهد المتواضع، والشكر الجزيل وخالص الإمتنان الى كل من الدكتورة بثينة المحتسب، والأستاذ الدكتور فتحي العاروري لعظيم فضلهما في منحي الكثير من الوقت والجهد والإرشاد، ولم يبخلا علي بالمشورة والتوجيه والأراء العلمية الدقيقة، مما ذلل الصعوبات التي واجهتني طيلة عملي.

وكل الإحترام والتقدير للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، لقبولهم مناقشة هذه الرسالة، وعلى أرائهم القيمة والسديدة التي تثري الرصيد العلمي لهذا العمل.

كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر إلى الملحقية الثقافية اليمنية على العناية التي أحاطتني بها طيلة فترة دراستي.

الباحث

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

دور الحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

إعداد

محمد أحمد قردع مياس

المشرف

الدكتورة بثينة المحتسب

المشرف المشارك

الأستاذ الدكتور فتحي العاروري

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مستوى الدور الذي تحققه الحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم إستبانة تغطي الأبعاد الرئيسية للحاكمية المعتمدة من قبل البنك الدولي وهي: التعبيرعن الرأي والمساءلة، والإستقرار السياسي وغياب العنف، وفاعلية الحكومة، والنوعية التنظيمية، وسيادة القانون، ومحاربة الفساد.

وقد تم إجراء التحليل الإحصائي لعدد 104 إستبانة مثلت ما نسبته (86.7%) من أصل 120 إستبانة وزعت على عينة الدراسة، والتي تمثلت في 60 شركة من شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، بواقع إستبانتين لكل شركة.

وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج، من أهمها أن الحاكمية تحقق دوراً في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وهذا الدور بمستوى مرتفع. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات كان من أهمها ضرورة بذل الجهود من أجل تبني وترسيخ مبدأ الحاكمية على مستوى الدولة، وأوصت كذلك بدراسة ومراجعة الوضع التنافسي للأردن، والذي تعكسة المؤشرات والتقارير الدولية، مثل مؤشر الحاكمية، وتقرير التنافسية العالمي، وتقرير ممارسة الأعمال، وذلك لمعرفة نقاط القوة والسعي لتعزيزها، والوقوف على نقاط الضعف والسعي لحلها، والعمل على تحسين مكانة الأردن فيها.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1المقدمة:

تعد الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الوقت الراهن من الوسائل المرغوبة في تمويل عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، لذلك نجد أن أغلبية دول العالم والدول النامية بشكل خاص تفضل الإستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من فائدة كبيرة على الدول المضيفة في مجال التشغيل والإنتاج ونقل التكنولوجيا، وتعزيز الإحتياطيات من النقد الأجنبي. وعند النظر الى الأرقام والإحصائيات تبدو بعض الدول أكثر جاذبية لهذا النوع من الإستثمارمن الدول الأخرى. ولتحديد بعض العوامل التي تؤثر في تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنه من الضروري أن نفرق بين ثلاث فئات من هذه الإستثمارات وهي: الإستثمارات الباحثة عن الأسواق، والإستثمارات الباحثة عن المصادر، والإستثمارات الباحثة عن الكفاءة.

وقد جاءت العولمة في السنوات الأخيرة لتعيد تشكيل طرق ممارسة هذا النوع من الإستثمار من قبل الشركات عابرة القارات وغيرت الحوافز والمحددات لتدفقه. فعلى سبيل المثال تحولت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية من الإستثمارات الباحثة عن المصادر إلى الإستثمارات الباحثة عن الكفاءة (Dunning، 1993)، وهذا ما دعى الكثير من المهتمين في هذا المجال إلى التركيز على أهمية المحددات غير التقليدية مثل جودة الحاكمية، بما تتضمنه من عوامل هامة، مثل سيادة القانون، والإستقرار السياسي، وفاعلية الحكومة، ومحاربة الفساد والرشوة، والشفافية في المعاملات والمعلومات، وغيرها من العوامل الهامة التي تؤثر على بيئة الأعمال ومناخ الإستثمار في البلد المضيف للإستثمار الأجنبي المباشر وخصوصا في البلدان النامية.

ولما كانت الحكومة الأردنية كغيرها من حكومات الدول النامية، تعلق الكثير من الآمال على تلك الإستثمارات لتمويل المشاريع الإقتصادية، وتحسين مستوى التنمية فيها، فقد جاءت هذه الدراسة بهدف معرفة مستوى الدور الذي تحققه الحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

2-1 مشكلة الدراسة:

منذ منتصف السبعينات تزايد الإهتمام بالإستثمار وخلق المناخ الملائم له، واحتدت المنافسة على جذب الإستثمارت الأجنبية المباشرة وتحفيزها على مستوى العالم، وفي سبيل ذلك قامت العديد من الدول بتنفيذ عدد من الإصلاحات الهادفة الى كل ما من شأنه تهيئة المناخ المناسب لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

ولقد أدرك الأردن هذه الظروف والمعطيات، وأتخذ إجراءات هامة على صعيد تحرير التجارة، كما تم تعديل عدد من السياسات الاقتصاديةالهامة، ومع ذلك لا يزال تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر محدوداً ومتذبذباً من حين لأخر، مقارنة مع تدفقات هذا النوع من الإستثمار نحو البلدان النامية الأكثر جذباً له.

لقد أصبح المستثمرون الأجانب ينظرون بعين الإهتمام الى قضايا ضعف الإطار التنظيمي، وإنخفاض مستوى الإستقرار السياسي، والفساد، وفاعلية الحكومات في إدارة مؤسساتها المرتبطة ببيئة الأعمال والإستثمار، فكل هذه العوامل تلعب دوراً هاماً عند إتخاذ القرارات الإستثمارية من قبل المستثمرين للإستثمار في بلد دون آخر.

وبناءاً على ما سبق فان المشكلة التي تعالجها هذه الدراسة يمكن صياغتها في سؤال رئيس كالأتي:

ما مستوى الدور الذي تحققه الحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ؟

ويمكن تجزئة السؤال الرئيس إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1-ما مستوى الدور الذي يحققه التعبير عن الرأي والمساءلة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ؟

2- ما مستوى الدور الذي يحققه الإستقرار السياسي وغياب العنف في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ؟

3- ما مستوى الدور الذي تحققه فاعلية الحكومة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ؟

4- ما مستوى الدور الذي تحققه النوعية التنظيمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ؟

5- ما مستوى الدور الذي تحققه سيادة القانون في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر؟

6- ما مستوى الدور الذي تحققه محاربة الفساد في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر؟

3-1 أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوعاً من المواضيع الهامة والحيوية على الساحة الدولية، حيث يحظى مفهوم الحاكمية بإهتمام العديد من الباحثين، والمؤسسات والهيئات الدولية، كون الحاكمية تساهم بشكل كبير في رسم السياسات الحكومية وتطبيقها، وهذه السياسات تحدد بدورها وجود مناخ سليم وجاذب للإستثمار الأجنبي المباشر. كما أن هذه الدراسة قد جاءت في فترة مفصلية وحساسة تميزت بالعديد من التحولات الإقتصادية العالمية، وكان من أبرزها

الأزمة المالية والإقتصادية العالمية لعام 2008 والتي امتدت آثارها إلى كافة دول العالم ومــن ضمنها الأردن، وكذلك الحال ما تمر به بعض دول المنطقة حالياً من وضع سياســي وأمنــي مضطرب، والذي إنعكس بدوره سلباً على حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية إلى دول المنطقــة بشكل عام(البنك الدولي، 2011).

ومن ناحية أخرى تأتي أهمية الدراسة من عدم وجود دراسات سابقة(حسب علم الباحــث)، تناولت هذا الموضوع على مستوى الأردن بشكل عام. ومن المؤمل أن تكون نتائج هذه الدراسة وتوصياتها موضع إهتمام صانع القرار في القطاع الحكومي والقطاع الخاص بهــدف تحقيــق النمو في الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

1-4 أهداف الدراسة:

بناءاً على ما سبق ذكره فإنه يمكن تلخيص أهداف الدراسة على النحو الآتي:

1- تقديم إطار نظري لكل من مفهوم الحاكمية، ومفهوم الإستثمار الأجنبي المباشــر، وتنــاول بعض الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة.

2- معرفة مستوى الدور الذي تحققه الحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهــة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

3- بناءاً على نتائج الدراسة والإستنتاجات التي يمكن إستخلاصها، يأمل الباحث في تقديم بعض التوصيات التي من شأنها أن تساهم في جذب وتشجيع المزيد من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن.

1-5 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية

لا يوجد دور للحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظــر مــدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

الفرضيات الفرعية:

1- لا يوجد دور للتعبير عن الرأي والمساءلة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

2 - لا يوجد دور للإستقرار السياسي وغياب العنف في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

3- لا يوجد دور لفاعلية الحكومة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

4- لا يوجد دور للنوعية التنظيمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

5- لا يوجد دور لسيادة القانون في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

6- لا يوجد دور لمحاربة الفساد في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

6-1 الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات رغم قلتها موضوع الدراسة من عدة جوانب، وكان من أهمها دراسة (2002) Globerman حيث هدفت هذه الدراسة إلى إختبار تأثير الحاكمية على كل من الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج لعينة من الدول المتقدمة والنامية ما بين الأعوام (1995-1997)، وأظهرت النتائج أن الحاكمية محدد هام، وضروري لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج إلى الدول المختارة في الدراسة.

كما جاءت دراسة (2005) Hefeker، بهدف إستكشاف العلاقة بين الخطر السياسي، والنوعية المؤسسية للدولة المضيفة، و حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر. وقد أستخدمت الدراسة بيانات لعينة من الدول النامية للأعوام (1984-2003). وأظهرت نتائج الدراسة أن إستقرار الحكومات، وعدم وجود النزاعات الداخلية والخارجية، ومحاربة الفساد، وإحترام النظام والقانون، ووجود الشفافية والمساءلة، وجودة البيروقراطية، هي محددات في غاية الأهمية لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشرإلى الدول النامية.

وفي المقابل فقد أجرى (2006) Lskavyan دراسة هدفت إلى معرفة العلاقة بين جودة حاكمية البلد المضيف للإستثمار الأجنبي وحجم شركة الإستثمار الأجنبي، وبينت نتائج الدراسة أن شركات الإستثمار الصغيرة تكون أكثر حساسية من الشركات الكبيرة لجودة الحاكمية في البلد المضيف، بمعنى أن جودة الحاكمية تهم الشركات الصغيرة أكثر من الشركات الكبيرة. وفسرت الدراسة هذه النتيجة، بأنه كلما كانت الشركة الأجنبية أصغر، كلما كانت قوتها التفاوضية أقل، وبالتالي فإنها تكون أكثر حساسية تجاه عدم اليقين والمخاطرة.

كما جاءت دراسة (2007) Filer، بهدف معرفة تأثير حاكمية الدولة المستقبلة للإستثمار الأجنبي على تحديد نوع الإستثمار الأجنبي المتدفق إليها، بشقيه المباشر وغير المباشر. وقد إنتقدت هذه الدراسة بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، بحجة أن تلك الدراسات تجاهلت الإختلاف بين الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار الأجنبي غير المباشر فيما يخص حماية المستثمر، إذ أنها قد بينت أن بيئة الحاكمية الضعيفة تقلل من جاذبية الدولة المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر، ولكنها فشلت في الإجابة على تساؤل مهم، وهو: لماذا تجذب الدول ذات الحاكمية الضعيفة قدراً أكبر من الإستثمار المباشر مقارنة بالإستثمار غير

المباشر؟ وكانت من أهم نتائج الدراسة، أنه في الدول ذات البيئة الحاكمية الضعيفة، يفضل المستثمرون الإستثمار المباشر على الإستثمار غير المباشر. وفسرت الدراسة هذه النتيجة،أن السبب يرجع إلى كون حماية الإستثمار الأجنبي المباشر تكون بوسائل خاصة، ومن هذه الوسائل العلاقة الشخصية بين أصحاب ومدراء الشركات الأجنبية وبين مسؤولين كبار في حكومات الدولة المضيفة للإستثمار.

أما دراسة (2007) Zheng ، فقد كان الهدف الرئيسي منها هو معرفة السبب وراء تدفق جزء كبير من الإستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الدول ذات الأنظمة السياسية غير الديمقراطية، وأخذت الصين كنموذج لهذه الدراسة. وقد إعتمدت على تحليلات كمية لمعرفة أثر نوع النظام السياسي على كل من كمية وتكوين الإستثمار الأجنبي المباشر، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة كبيرة غير خطية بين نوع النظام السياسي والإستثمار الأجنبي المباشر، وفسر الباحث نجاح الصين في جذب قدر أكبر من الإستثمار الأجنبي المباشر، بسبب أن النظام السياسي أعطى النخب السياسية القدرة على خلق مجموعة من الإبتكارات المؤسسية التي ساعدت في خلق بيئة استثمارية مرنة، توفر المزيد من المعاملة التفضيلية والإنتقائية لحماية حقوق الملكية. حيث وأن المستثمرون الأجانب يسعون لتحقيق مزايا مؤسسية مختلفة، وقراراتهم للإستثمار في بيئة إستثمارية مرنة أو بيئة إستثمارية غير مرنة تعتمد على خصائص شركاتهم، التي تحدد مدى قدرتها التفاوضية مع حكومات الدول المضيفة.

وجاءت دراسة (Brian &Chima(2010، بهدف تحليل أهم العوامل التي ساهمت في ضعف مستوى النمو والتطور الإقتصادي والإجتماعي في أفريقيا. وقد استخدمت في الدراسة البيانات والأرقام الإقتصادية لبعض الدول الأفريقية، وكان من أهم نتائج الدراسة أن العامل الأهم الذي كان سبباً في ضعف مستوى النمو والتطور الإقتصادي في أفريقيا، هوعدم وجود مناخ إستثمارملائم، والذي بدوره يعيق تدفق الإستثمارات الأجنبية إليها، رغم غناها بالموارد الطبيعية والفرص الإستثمارية المربحة. وقد أرجعت الدراسة السبب في عدم وجود مناخ إستثمار ملائم في أفريقيا إلى تدني مستوى الفاعلية الحكومية، ووجود الصراعات الداخلية، وإرتفاع معدل الجريمة المنظمة، وكذلك وجود مستويات عالية من الفساد في الأجهزة الحكومية.

1-7 ما يميز هذه الدراسة:

تتميز هذه الدراسة بأنها جاءت ذات طبيعة إستكشافية مسحية، قامت على أساس الكشف عن وجهات نظر مدراء الشركات الأجنبية نحو دور الحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، مما يثري الموضوع ويعطيه الواقعية والمصداقية، وكذلك في أنها ركزت على الأردن بإعتبارها إحدى الدول النامية التي هي في أمس الحاجة لمثل هذا النوع من الإستثمارت في ظل محدودية الموارد الطبيعية والمالية فيها.

1-8 محددات الدراسة:

إقتصرت هذه الدراسة على دور الحاكمية العامة للدولة(Public Governance) في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، ولم تبحث في دور الحاكمية المؤسسية(Corporate Governance)في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر. كما إقتصرت أيضاعلى دراسة الحاكمية بعواملها الستة المعتمدة من قبل البنك الدولي وهي: التعبيرعن الرأي والمساءلة، والإستقرار السياسي وغياب العنف، وفاعلية الحكومة، والنوعية التنظيمية، وسيادة القانون، ومحاربة الفساد. وقد واجه الباحث صعوبة في الحصول على بعض البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة من بعض الجهات المختصة، خصوصاً فيما يتعلق بعدد وأسماء الشركات الأجنبية ذات الإستثمار المباشر والتي تمثل مجتمع الدراسة.

1-9 التعريفات الإجرائية لمفاهيم الدراسة:

أ) الحاكمية:

يعرف البنك الدولي الحاكمية بأنها المؤسسات والتقاليد التي تمارس السلطة على أساسها في بلد ما، ويشمل ذلك عملية إختيار الحكومة ومراقبتها وإستبدالها، وقدرة الحكومة على أن تضع وتنفذ بفعالية سياسات سليمة، وإحترام مواطني الدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الإقتصادية والإجتماعية(البنك الدولي، 2003). وينبثق من هذا التعريف ستة عوامل للحاكمية عرفها البنك الدولي كما يلي:

1.التعبير عن الرأي والمساءلة:

ويقصد به: وجود إنتخابات حرة ونزيهة للمناصب الهامة في الدولة، ومساءلة جماهيرية للمسؤولين الحكوميين، ووجود صفحات حرة للإعلام فضلاً عن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، بالإضافة إلى وجود الشفافية في السياسات الحكومية(البنك الدولي، 2003).

2.الإستقرار السياسي وغياب العنف:

ويقصد به:عدم زعزعة إستقرار الحكومة عن طريق وسائل غير دستورية بما في ذلك العنف والإرهاب، وظهور حالة من عدم الإستقرار الأمني داخل البلد أو نزاع خارجي مع الدول الأخرى(البنك الدولي، 2003).

3.فاعلية الحكومة:

ويقصد به: جودة الخدمات العامة، ونوعية الإدارة الحكومية، بالإضافة الى إستقلالية جهاز الخدمة المدنية عن الضغوط السياسية، وكذا التطبيق الفعال للسياسات الحكومية وإلتزام الحكومة تجاهها(البنك الدولي، 2003).

4. النوعية التنظيمية:

ويقصد به: قدرة الحكومة على رصد سياسات وإجراء تنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك، وعدم إتخاذ سياسات غير ودية تجاه السوق(البنك الدولي، 2003).

5.سيادة القانون:

ويقصد به: ثقة المتعاملين والمجتمع في سيادة القانون والتقيد بها، بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية وإستقلال القضاء ونزاهته(البنك الدولي، 2003).

6.محاربة الفساد:

ويقصد به: مدى وجود الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية، ومدى تقديم الرشاوى والعمولات إلى المسؤولين الحكوميين، والتي تعمل كعبء ضريبي إضافي يفرضه الفساد على الشركة(البنك الدولي، 2003).

ب) الإستثمار الأجنبي المباشر:

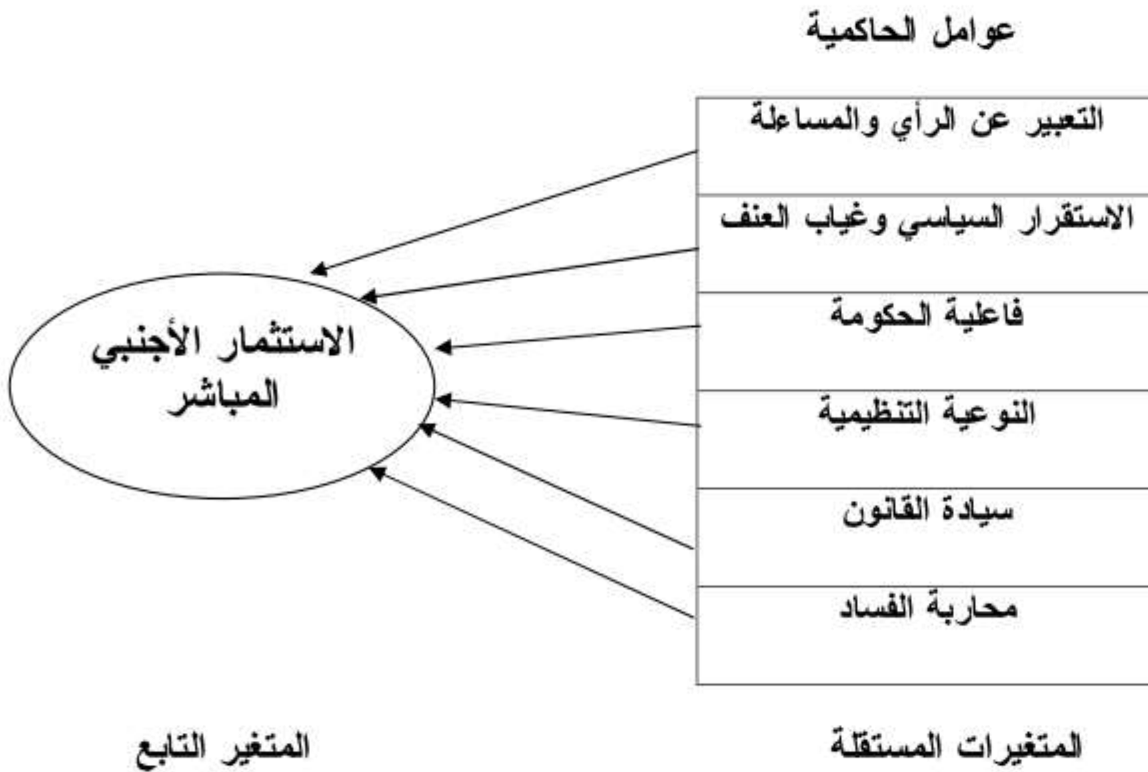
يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه: قيام شركة أومنشاة ما بالإستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويوصف الإستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10 % أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة (صندوق النقد الدولي، 2005).

1-10 نموذج الدراسة

بناءً على الخلفية النظرية للدراسة فقد تم بناء نموذج لمتغيرات الدراسة يتكون من ســـت متغيرات مستقلة والتي تمثل عوامل الحاكمية ومن متغير تابع هو الاستثمار الاجنبـــي المباشـــر والشكل رقم (1) يمثل ذلك.

الشكل (1)

نموذج الدراسة



* المصدر: عمل الباحث.

الفصل الثاني

الإطار النظري

2-1 مقدمة:

لقد تعاظم الإهتمام بمفهوم الحاكمية في العديد من الإقتصادات المتقدمة والنامية خلال السنوات الأخيرة، وأصبح له مكانة كبيرة في مختلف الدراسات الأكاديمية على المستوى المحلى والدولي، خاصة بعد الأزمة الأفريقية في نهاية الثمانيات، إذ أرتبط هذا المفهوم بقضية التنمية الإقتصادية ومتطلباتها بما في ذلك الإستثمار الأجنبي، بإعتبار أن الحاكمية سبيل لتحسين الأوضاع الإقتصادية وتحقيق التنمية والنمو. وهذا ما نجده من خلال ما جاءت به العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إضافة إلى صندوق النقد الدولي، ومنظمة الشفافية الدولية، بإعتبار أن العديد من الدول كانت تصل إلى تحقيق نمو إقتصادي، لكنها لم تحقق تحسناً في مستوى ونوعية الحياة، وهذا ما أوجد ضرورة تبني الحاكمية بمختلف آلياتها، كضمان لتحويل هذا النمو الإقتصادي إلى تنمية مستدامة بمختلف جوانبها وخاصة التنمية الإقتصادية.

ومن هنا سعت كل من هذه المؤسسات والخبراء والمنظرين إلى تقديم العديد من التفسيرات حول مفهوم الحاكمية وجذورها وأهدافها، ودواعي الحاجة إليها وهذا ما سنتناوله من خلال هذا الجزء من الدراسة.

2-2 ظهور مفهوم الحاكمية:

يعبر مفهوم الحاكمية عن ممارسة السلطة السياسية من خلال إدارتها لشؤون المجتمع، وإدارة موارده المختلفة لتنميته إقتصادياً وإجتماعياً: أما عن أصل الكلمة فيعود الى اللغة الفرنسية، إذ تم إستخدامه لأول مره في القرن الثالث عشر كمصطلح مرادف لكلمة "حكومة"، فهو ترجمة لكلمة "Gouvernance" والتي تعني(القيادة والتوجيه)، أو بعبارة شاملة: (حكم شؤون منظمة)، والتي تمثل دولة أو جماعة أقليمية أو مؤسسة عمومية أو خاصة، وبعدها ظهر هذا المفهوم كمصطلح قانوني عام 1978 ليستخدم على نطاق واسع للتعبير عن تكاليف التسيير العام.

ونتيجة للتطورات التي عرفتها الحياة السياسية والإقتصادية، أخذ المفهوم بعداً آخر، إذ دخل فاعلون جدد في تسيير الشؤون العامة للمجتمع، وبالتالي لم تعد حكراً على الحكومة فقط، فتوسع المفهوم ليشمل منظمات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، التي أصبحت تشارك في طرح الأمور وأخذ المبادرة في كثير من الأحيان، إذ أن كلمة "حكومة" لم تعد كافية لتلبية متطلبات جديدة. ولهذا جاء مفهوم جديد لتلبيتها ووضع السياسات العامة التي تسير وفقها أمور

شؤون الدولة، وهو مفهوم الحاكمية الذي يمثل إنعاسكاً للتطورات والتغييرات الحديثة، ومن هنا أرجع الباحثون هذا التغير في دور وبيئة الحكومة الى عدة عوامل منها (شعراوي، 1999):

1. ظهور العديد من المتغيرات التي شككت في النظرة التقليدية للدولة، بإعتبارها الفاعل الرئيس في صنع السياسات العامة، والتي أصبحت تتأثر أكثر بالبيئة الدولية مثل المؤسسات والمنظمات الدولية ومؤتمرات الأمم المتحدة.
2. تغير العلاقة بين الحكومة والعناصر الإجتماعية الفاعلة، من قطاع خاص ومجتمع مدني، إذ أصبح لهذه العناصر كذلك دوراً كبيراً في الإدارة العامة، وهنا ظهر ما يعرف بالشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

إن التوسع في إستخدام مفهوم الحاكمية يعود إلى نهاية الثمانينات، لإعتماده من قبل المؤسسات الدولية المانحة كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومختلف الهيئات والمنظمات الدولية، وقد جاء كمحاولة لتحسين أوضاع المجتمعات السائرة في طريق النمو، نتيجة للصعوبات التي واجهت هذه الدول في تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي وإعادة الهيكلة والأخطاء في تسيير شؤونها، وقد أرجع هذا إلى غياب الشفافية والمساءلة في تسيير أمور الدولة. وهذا ما أكده البنك الدولي عام 1992 في تقرير له حول الحاكمية والتنمية الاقتصادية، إذ أعتبر أن الحاكمية هي مفتاح التنمية بالدول النامية، وهذا من خلال حسن تسيير مواردها الإقتصادية والإجتماعية. ومن هنا نجد أن إنتشار مفهوم الحاكمية يعود إلى عدة أسباب منها(بلخيري، 2007):

1. فشل السياسات الداخلية للدول النامية، والإخفاقات المتكررة في عملية التنمية الإقتصادية لهذه البلدان، وهذا ما دفع المؤسسات الدولية المانحة الى طرح هذا المفهوم والتأكيد على أهميته.
2. تصاعد قضايا الفساد عالمياً، مما أدى إلى ضرورة التفكير في آليات تجعل الأنظمة أكثر شفافية ونزاهة، كما أنتشرت ظاهرة الفساد انتشاراً كبيراً في الشركات الأمريكية، مما دفع بمنظمة التنمية والتعاون الإقتصادي إلى إصدار مجموعة إرشادات تندرج ضمن ما يسمى بحوكمة الشركات.
3. التطور الطبيعي بالنظر إلى مفهوم التنمية، إذ تم التحول من تمويل المشروعات التنموية في الخمسينات إلى الإهتمام ببرامج تنموية متكاملة في أواخر الثمانينات، ومن ثم إلى إعادة الهيكلة في السياسات عن طريق برامج الإصلاح الإقتصادي والخصخصة التي طرحتها المؤسسات الدولية المانحة على الدول النامية كشروط أساسية للتنمية.

2-3 تعريف الحاكمية:

إن المفاهيم في العلوم الإجتماعية تطرح عدة اشكاليات خاصة عند ترجمتها من اللغة الإنجليزية أو الفرنسية إلى العربية، وذلك لعدم وجود ترجمة واحدة متفق عليها، ومن بين هذه المفاهيم نجد "Governance" إذ يعرف ترجمات عده ومنها: الحاكمية، الحوكمة، الحكمانية، الحكم الراشد، وإدارة الحكم. وقد إعتمدنا في دراستنا هذه مصطلح الحاكمية بإعتباره مستعملاً على نطاق واسع في الأدبيات والدراسات الإقتصادية والإدارية.

بالإضافة إلى التعدد في الترجمة التي عرفها المفهوم، فقدعرف تعدداً في التعاريف من هيئات ومؤسسات دولية، وباحثين أكاديميين، ومن هنا نعتمد في سردنا لهذه التعاريف الى التقسيم الذي جاء به "مارتن دور نبوس" (Martin Doornbos)، إذ نظمها في مجموعتين، الأولى تعريفات مؤسساتية، والثانية تعريفات أكاديمية(توفيق، 2005) وهي كالتالي:

1)تعريفات مؤسساتية:

وهي تعريفات مرتبطة بالمؤسسات والمنظمات الدولية والدول المانحة، ومبنية على أساس مقاربات سياسية وإقتصادية، وتتجسد المقاربة الإقتصادية في طرح"البنك الدولي" الذي يعتبر أول من بادر بإستخدام مضامين الحاكمية بشكل واسع كآلية للتنمية المستدامة، وكان هذا في نهاية الثمانينات على أثر دراسة حول الأزمة الإقتصادية في أفريقيا عام 1989، إذ عرفه بصفة عامة على أنه ممارسة للسلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع.

ومع بداية التسعينات عمل خبراء البنك الدولي على تطوير تعاريف أكثر دقة للمفهوم، وهذا ما جاء في تقريره حول الحاكمية والتنمية الصادر عام 1992، إذ عرفه على أنه: اسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الإقتصادية والإجتماعية للدولة من أجل التنمية (البنك الدولي، 1992).

فالبنك الدولي من خلال هذا التعريف يعمل على الربط بين تطوير الإدارة والتنمية بكل مقوماتها في الدول النامية، نظراً للفشل الذي عانته المشاريع التنموية بهذه الدول، فقد أرجع خبراء البنك الدولي هذا الفشل إلى سوء الإدارة العامة بها، إذ لم تكن تلتزم بالبرامج والقوانين في واقع الأمر وتعمل على إعاقة تنفيذها، إضافة إلى الفشل في إشراك المستفيدين والمتأثرين بتصميم وتنفيذ هذه المشاريع ومن ضمنهم الشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب، مما أدى إلى تقليص مدى إستمراريتها في المستقبل، ومن هنا تبرز أهمية الحاكمية كضرورة أساسية لخلق التنمية المستدامة التي تتسم بالقوة والعدالة، ومكمل أساسي للسياسات الإقتصادية(الكايد، 2006).

لقد عمل خبراء البنك الدولي ومنهم دانيال كوفمان(D.Kaufman) مدير برنامج إدارة الحكم في البنك الدولي، وآرت كراي(Aart Kraay) وماستروزي (Mastrozi) منذ عدة سنوات للوصول الى مفهوم أكثر دقة حول الحاكمية، فعرفوها على أنها: القواعد والمؤسسات التي من خلالها تمارس الدولة سلطتها وتتمثل هذه القواعد والمؤسسات في ما يلي:

1) العملية التي من خلالها يتم إختيار حكومات مسؤولة ومراقبتها وتغييرها، وتتمثل في مؤشرين من مؤشرات الحاكمية هما: حق التعبيرعن الرأي والمساءلة، والإستقرار السياسي وغياب العنف.
2) قدرة الحكومات على حسن إستغلال مواردها المختلفة وبلورة وتنفيذ سياسات ناجحة وعادلة، وتتمثل في مؤشرين من مؤشرات الحاكمية هما: فاعلية الحكومة، والنوعية التنظيمية.
3) إحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الإقتصادية والإجتماعية، ويمثله مؤشرين من مؤشرات الحاكمية هما: سيادة القانون، ومحاربة الفساد.

في حين أن "البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة " عرف الحاكمية على أنها ممارسة السلطة الإقتصادية والسياسية والإدارية، وذلك لإدارة شؤون المجتمع على كافة المستويات (UNDP,1997)، ومن هنا نجد أن برنامج الأمم المتحدة ركز في تعريفه للحاكمية على أبعادها الثلاثة من سلطة إقتصادية وما تشمله من عمليات صنع القرار التي تؤثر على الأنشطة الإقتصادية، وسلطة سياسية والتي تعمل على صياغة السياسات العامة، وأخرى إدارية تسعى إلى تنفيذ هذه السياسات.

وتتجسد هذه الأبعاد في مكونات الحاكمية، والتي تتمثل في الدولة(الحكومة) وهي مؤسسات القطاع العام، وكذلك القطاع الخاص ويتمثل في المؤسسات والشركات الخاصة، بالإضافة إلى المجتمع المدني والذي يضم الجمعيات والروابط المهنية، والأحزاب والنقابات والأندية والتعاونيات. ومن هنا فإن مفهوم الحاكمية حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، يعكس تطور الإدارة العامة من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المجتمع، وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بكل شفافية ومسؤولية أمام المستفيدين.

كماعملت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) على صياغة تعريف لمفهوم الحاكمية، وعرفته على أنه إستعمال السلطة السياسية وتطبيق الرقابة على إستغلال موارد المجتمع، من أجل تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية، ونجد أن هذا التعريف يركز على قدرة

السلطة السياسية في توفير البيئة التشريعية والقانونية اللازمة، حتى تستطيع تحقيق تنمية إقتصادية شاملة في المجتمع.

2) التعاريف الأكاديمية:

دفع تناول المؤسسات الدولية لمفهوم الحاكمية وآلياته، بالعديد من الباحثين والمنظرين لمحاولة الوصول إلى تعريف أكثر شمولاً ووضوحاً، وقد جاءت هذه التعريفات مركزة على الأبعاد التي طرحتها هذه المؤسسات، فأعتمدت بعضها على عنصر التفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني، كأساس لتعريفه وهذا ما نجده عند "مورتن بوس"(Marten Boos) الذي أعتبره اسلوباً يهتم بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة العامة وما تحتويه من مؤسسات حكومية وغير رسمية، أما"هرميت السنهانس" (Hermut Elsenhans) فيرى أنه إدارة التفاعلات بين كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

كما أن هناك من إعتمد في تعريفه لمفهوم الحاكمية على الأهمية التحليلية، فنجد (Goran Hyden) الذي ربط مفهوم الحاكمية بمفهوم النظام في تحديد مجموعة من القواعد الأساسية التي تنظم المجال السياسي، والتي تعمل في إطارها الدولة والمجتمع المدني معا، وتمثل هذه القواعد الدساتير والقوانين والتنظيمات الإدارية (توفيق،2005).

تجدر الإشارة إلى أن التعريف الذي أعتمدناه من خلال دراستنا هذه، هو التعريف الذي طرحه البنك الدولي بأن الحاكمية هي: القواعد والمؤسسات التي من خلالها تمارس السلطة في الدولة، حيث تتمثل هذه القواعد والمؤسسات في ستة مؤشرات رئيسية تشمل: التعبير عن الرأي والمساءلة، والإستقرار السياسي وغياب العنف، وفاعلية الحكومة، والنوعية التنظيمية، وسيادة القانون، ومحاربة الفساد.

2-4 أبعاد وعناصر الحاكمية:

2-4-1 أبعاد الحاكمية:

أعتبرت مختلف التعاريف التي جاءت بها المؤسسات الدولية حول الحاكمية، على أنها ممارسة السلطة السياسية والإقتصادية والإجتماعية وفق آليات وعمليات تتحقق من خلالها المصالح المختلفة، ومن هنا نلمس أن لهذا المفهوم أبعادا مختلفة، وهي أبعاد سياسية وإقتصادية وإجتماعية، وإدارية.

1)البعد السياسي:

ويتعلق هذا البعد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، بإعتبار أن الشرعية والتمثيل يجسدان الصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم، مما يؤدي الى التفاعل الإيجابي بينهما وإلى التعاون والسعي لخدمة الصالح العام، الذي تتحقق من خلاله مصالح الأفراد والجماعات، ولا يتحقق هذا إلا بتوفر إنتخابات نزيهة، تعددية ومشاركة واسعة النطاق، مما يسمح بتمكين الأفراد من ممارسة حقوقهم وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم، إضافة إلى تنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيماً عقلانياً يصب في فائدة المجتمع ككل.

2) البعد الإقتصادي:

يتمحور هذا البعد في إهتمام الحاكمية بمستويات الأداء الإقتصادي في سبيل تحقيق تنمية إقتصادية مستدامة، من خلال إعتماد قوانين مرنة وإصلاحات إقتصادية، ومحاربة مظاهر الفساد الإقتصادي، ومعاقبة المتسببين فيه، مع ضمان تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الإقتصادي لجميع المستفيدين، وهذا ما جاء أيضاً في تعريف صندوق النقد الدولي للحاكمية، إذ ربطها بمبدأ الشفافية، وذلك لضمان إستقرار البيئة التنظيمية لنشاطات مختلف القطاعات، وبالتالي تحقيق المزيد من التنمية والتقدم الإقتصادي.

كما تعد الحاكمية عاملاً مخفضاً لمخاطر الإستثمار، نظراً للتدقيق المستمر للمعلومات حول البيئة الإقتصادية وبيئة الأعمال والإستثمار بكل شفافية، وهذا ما يمكن المتعاملين الإقتصاديين من وضع خطط وإستراتيجيات تتناسب مع إمكانياتهم. إضافة الى هذا، فإن الحاكمية تساعد في فتح الحريات الإقتصادية وتشجيع القطاع الخاص، وتمكينه من أداء أدواره، وإحترام قواعد المنافسة الإقتصادية وحرية دخول السوق، وهذا من أجل تحقيق الترشيد الإقتصادي والذي يشمل أساليب وإجراءات إتخاذ القرارت، التي يكون لها تأثيرات على النشاطات الإقتصادية للدولة وعلاقاتها الإقتصادية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2002)، ومن هنا نجد أن دور الدولة يتمثل في تحقيق الإستقرار السياسي، وفتح مجال القطاع الخاص مع إصلاح الإطار التنظيمي والقانوني في المجال الإقتصادي.

3)البعد الإداري:

يرتبط هذا البعد بالتسيير العقلاني والعادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع، بهدف القضاء على أشكال الفساد الإداري، كما أن ترشيد الإدارة العامة وتأمين إستمراريتها بدرجة

عالية من الكفاءة والفعالية يعتمد على الإهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها، والتي تسير العمليات الإدارية للتأكد من مدى ملاءمتها وقدرتها على تحقيق أهدافها، وهذا مع العمل على إجراء تعديلات وظيفية في مجال إصلاح الإدارة العامة بوضع التشريعات ومدونات سلوك مكافحة الفساد.

إن إصلاح وترشيد الإدارة العامة يتوقف على تنمية موارد الدولة الإدارية والبشرية، من خلال إتباع إستراتيجية تمكنها من تحقيق أهدافها مع مراعاة حجم الهيكل التنظيمي ومدى تكيفه مع طبيعة البيئة المحيطة والمتغيرات، ومن هنا يمكن التوصل الى أن البعد الإداري والتسيير يتجسد في تطوير الفعالية في تسيير القطاع العام، وتفعيل طرق إسناد الوظائف، وإنشاء بيئة قانونية لتحقيق التنمية وتفعيل الإعلام والشفافية(الكايد،2003).

2-4-2 عناصر الحاكمية(مكوناتها):

تتمثل عناصرالحاكمية في الحكومة، والقطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني، وهذا حسب ما جاء به البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة:

1. الحكومة:

تلعب الحكومة دوراً رئيسياً في وضع السياسات العامة والتوزيع العادل للموارد من خلال مؤسساتها المختلفة، حيث توفر الإطار التشريعي الملائم والبيئة السياسية المساعدة لعمل كل من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتتشكل الحكومة في الدول ذات النظام الإنتخابي من حكومة منتخبة وجهاز تنفيذي، يتمثل في الجهاز الإداري والإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية، إضافة إلى القطاع العام وما يحتويه من شركات وهيئات عامة إقتصادية.

كما يبرز دور الحكومة كفاعل أساسي في تجسيد الحاكمية، من خلال ممارسة سلطة الرقابة على التفاعلات الإجتماعية وممارسة القوة المشروعة، والحفاظ على إستقرار أوضاع الإقتصاد الكلي، وحسن إستخدام الموارد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتوفير الخدمات العامة والبنية الأساسية لتحقيق الأمن والإنسجام الإجتماعي.

2) القطاع الخاص:

لم تعد الدولة تمثل القوة الوحيدة في تحقيق التنمية ومتطلباتها، إذ برزت عناصرأخرى تشاركها في ذلك، ومنها القطاع الخاص، حيث برزت في الدول النامية برامج إصلاح إقتصادي تعمل على تحرير الأنظمة المالية والنقدية والتجارية وتدعو إلى الخصخصة، ومن هنا أصبحت هذه الدول تعتمد على القطاع الخاص في تحقيق التنمية الإقتصادية ومن ثم الإجتماعية. كما

ويشتمل هذا القطاع على المشاريع الخاصة وغير المملوكة من قبل الدولة، والتي تشمل قطاع الصناعة، والتجارة، والخدمات، مثل المصارف الخاصة، ووسائل الإعلام والشركات الأجنبية (برنامج الامم المتحده الإنمائي،2002).

كما يعد القطاع الخاص مصدراً رئيسياً في تشغيل الأيدي العاملة وتأهيلها للمساهمة في رفع مستوى المعيشة وتحسين الخدمات العامة، ويتميز بعلاقات ترابطية مع الكثير من القطاعات الإقتصادية الوطنية، ويساهم في حل مشكلة الميزان التجاري، وله أيضا دور رئيسي في تحريك الإقتصاد وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما يؤدي إلى زيادة الدخل والإدخار والإستثمار والإستهلاك. وتساهم الحكومة في تطوير القطاع الخاص بالآليات التالية:

1.خلق بيئة إقتصادية كلية مستقرة.

2.التشجيع على المنافسة في السوق.

3.تعزيز المشاريع التي تولد أكبر قدر من الوظائف والفرص.

4.جذب الإستثمارات الأجنبية وتحفيز الإستثمارات المحلية، والمساعدة في نقل المعرفة والتكنولوجيا.

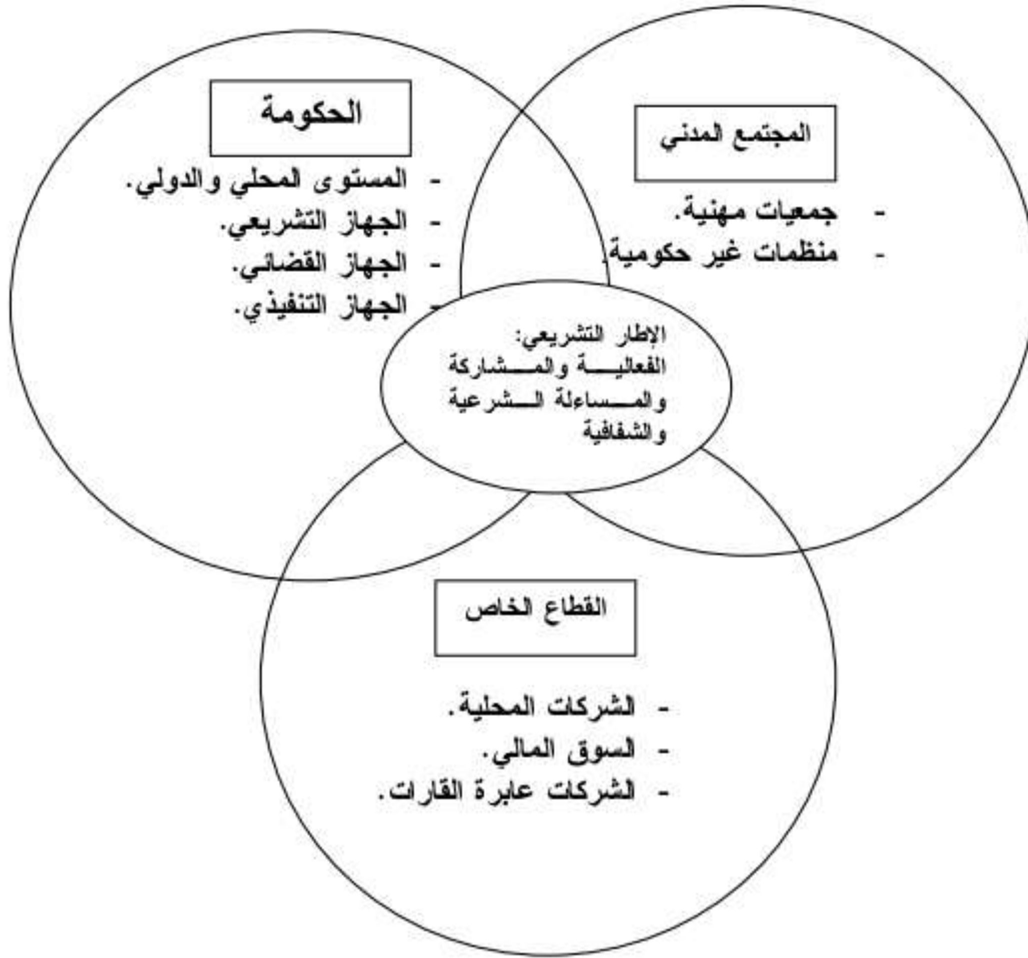
5.فرض سيادة القانون والعمل على الإلتزام به.

3)منظمات المجتمع المدني:

يمثل المجتمع المدني الإطار العام الذي يربط بين الأفراد والدولة، ويشكل بينهما قنوات إتصال ويسمح بالمشاركة الفردية والجماعية في رسم السياسات العامة، وتسيير الموارد بكل شفافية، ويتجسد ذلك من خلال التنظيمات الحرة التطوعية التي تهدف إلى خدمة مصلحة أو قضية أو التعبير عن مشاعر مشتركة بشكل سلمي. ويضم الجمعيات والروابط المهنية والأحزاب والنقابات والأندية والتعاونيات، كما تعد منظمات المجتمع المدني إحدى آليات الرقابة الشعبية على الأداء الحكومي، ولكي تتمكن من ممارسة وظيفتها يجب أن تتسم بالشفافية الكاملة والقدرة على الحاكمية(مصطفى،2005).

ومن هنا يمكننا القول أن الحاكمية تقوم على ترابط الأطراف الثلاثة لضمان ديمومة وتحقيق متطلباتها، حيث أن للقطاع الخاص دوراً كبيراً في إحداث نقلة نوعية على نطاق المجتمع، وهذا من خلال التفاعل والتكامل مع دور الحكومة من خلال خلق بيئة سياسية وإقتصادية ملائمة، أما المجتمع المدني فيسهل تقاطع الفعل السياسي والإجتماعي عبر تعبئة الجماعات حتى تقوم بالمشاركة في الأنشطة السياسية والإجتماعية، وهذا ما يتجسد من خلال الشكل رقم (2):

الشكل رقم (2) ترابط العناصر الفاعلة في الحاكمية



* المصدر : Kaufmann. D, World Bank(2009)

2- 5 الحاكمية في الأردن بمنظور البنك الدولي:

إعتمد البنك الدولي ستة مؤشرات رئيسة للحاكمية، وهو يقوم بنشر تقارير سنوية حول هذه المؤشرات منذ العام 1996، وهذه المؤشرات تعتبر مؤشرات تجميعية من 37 مصدرًا للمعلومات، والمؤشرات الرئيسية تتمثل في الآتي:

1) التعبير عن الرأي والمساءلة: وهو مؤشر يقيس الإدراكات الحسية(وجهات النظر) لوجود إنتخابات حرة ونزيهة للمناصب الهامة في الدولة، ومساءلةجماهيرية للمسؤولين الحكوميين، ووجود صفحات حرة للإعلام فضلاً عن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات بالإضافة إلى وجود الشفافية في السياسات الحكومية.

2) الإستقرار السياسي وغياب العنف: وهو مؤشر يقيس الإدراكات الحسية(وجهات النظر) لإحتمال حدوث زعزعة إستقرار الحكومة عن طريق وسائل غير دستورية بما في ذلك العنف والإرهاب، وظهور حالة من عدم الإستقرار الأمني داخل البلد أو نزاع خارجي مع الدول الأخرى.

3) فاعلية الحكومة: وهو مؤشر يقيس الإدراكات الحسية(وجهات النظر) لجودة الخدمات العامة، ونوعية الإدارة الحكومية، بالإضافة إلى إستقلالية جهازالخدمة المدنية عن الضغوط السياسية، وكذا التطبيق الفعال للسياسات الحكومية وإلتزام الحكومة تجاهها.

4) النوعية التنظيمية(جودة الإجراءات): وهو مؤشر يقيس الإدراكات الحسية(وجهات النظر) لقدرة الحكومة على رصد سياسات وإجراء تنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد.

5) سيادة القانون: وهو مؤشر يقيس الإدراكات الحسية(وجهات النظر) لمدى ثقة المتعاملين والمجتمع في سيادة القانون، والتقيد بها بمافي ذلك إنفاذ العقود وحقوق الملكية، وإستقلال القضاء ونزاهته.

6) محاربة الفساد: وهو مؤشر يقيس الإدراكات الحسية(وجهات النظر) لمدى وجود الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية، ومدى تقديم الرشاوى والعمولات إلى المسئولين الحكوميين، والتي تعمل كعبء ضريبي إضافي يفرضه الفساد على الشركة.

وتتراوح تقديرات كل مؤشر ما بين −2.5، +2.5 والقيم الموجبة العليا هي الأفضل. ومن خلال الجدول رقم (1) والذي يوضح تقدير الأردن على هذه المؤشرات لسنوات مختلفة نلاحظ ما يلي:

1. جاء تقدير الأردن على مؤشر التعبيرعن الرأي والمساءلة بالقيم السالبة، وضمن المستوى المتدني، وقد شهدت الثلاث السنوات الأخيرة على الجدول تراجعاً ملحوظاً على هذا المؤشر.
2. جاء تقدير الأردن على مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف بالقيم السالبة أيضاً، وضمن المستوى المتدني، وإن كان هناك تحسناً في الثلاث السنوات الأخيرة، إلا أنه يبقى بالقيم السالبة.
3. جاء تقديرالأردن على مؤشر فاعلية الحكومة بالقيم الموجبة، وضمن المستوى المتوسط، مع حدوث تحسن طفيف خلال السنوات الثلاث الأخيرة.
4. جاء تقدير الأردن على مؤشرالنوعية التنظيمية بالقيم الموجبة، وضمن المستوى المتوسط، وقد شهد تذبذباً ملحوظاً خلال الثلاث السنوات الأخيرة.

5.جاء تقدير الأردن على مؤشر سيادة القانون بالقيم الموجبة، وضمن المستوى المتوسط، وشهدت الثلاث السنوات الأخيرة إنخفاضاً ملحوظاً لتقدير الأردن على هذا المؤشر.

6.جاء تقدير الأردن على مؤشر محاربة الفساد بالقيم الموجبة، وضمن المستوى المتوسط، وتراجعت هذه القيم بشكل ملحوظ خلال الثلاث السنوات الأخيرة على الجدول.

ويتضح من مؤشر محاربة الفساد حدوث تقدم جيد على صعيد مكافحة الفساد مقارنة مع المؤشرات الأخرى. كذلك فإن مؤشر فاعلية الحكومة قد أشار إلى معدل تحسن سنوي ولكن بمعدل أقل خلال الفترة، وفيما يتعلق بالنوعيةالتنظيمية فلم تحقق أي إتجاه إيجابي خلال نفس الفترة.

وأما مؤشر الإستقرار السياسي فقد أخذ قيماً سالبة طوال الفترة، وإن مال إلى التقدم الطفيف في الثلاث السنوات الأخيرة. وجاءت هذه القيم نتيجة الوضع السياسي غير المستقر والتوترات الأمنية التي تشهدها بعض الدول المجاورة للأردن، وخاصة فلسطين، وما حصل من غزو دول التحالف للعراق بداية 2003، وكذلك التفجيرات الإرهابية التي حصلت في بعض فنادق العاصمة عمان في العام 2006. بالمقابل فإن مؤشر التعبير عن الرأي والمساءلة هوالأسوأ، حيث أخذ قيم سالبة خلال الفترة مشيرًا إلى وضع ضعيف جدًا.

جدول رقم (1)

تقدير الأردن وفق مؤشرات الحاكمية للفترة(2003-2009)

السنة / المؤشر	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التعبيرعن الرأي والمساءلة	0.67-	0.54-	0.49-	0.62-	0.64-	0.71-	0.85-
الإستقرارالسياسي وغياب العنف	0.26-	0.34-	0.23-	0.53-	0.32-	0.29-	0.23-
فاعلية الحكومة	0.25	0.16	0.10	0.19	0.22	0.27	0.28
النوعية التنظيمية	0.21	0.32	0.25	0.41	0.35	0.34	0.36
سيادة القانون	0.32	0.39	0.43	0.45	0.51	0.49	0.38
محاربة الفساد	0.39	0.46	0.33	0.38	0.32	0.38	0.41

* المصدر:- World Bank , Governance Matters, Country Data Report For Jordan(2009-2003)

2-6 الإستثمار الأجنبي المباشر:

2-6- 1 مقدمة:

أدى الإستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دوراً هاماً في دعم نمو إقتصاديات الدول النامية، لا سيما خلال العقدين الماضين اللذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية. وتفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الإقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة وتتمثل هذه التغيرات في: الإتجاه نحو إقتصاد السوق في معظم الدول النامية، وتحرير نظم التجارة والإستثمار، فضلاً عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الإقتصادي العالمي.

وقد أعطى الإستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي، من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل، وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له. ومع نشوء شبكة عالمية من الروابط المتعددة، زادت حركة التجارة بشدة، كما تبنت الشركات متعددة الجنسيات إستراتيجيات ذات طابع عالمي متزايد، للإستفادة من الوفورات الناجمة عن التخصص وتوزيع الأنشطة(نوير، 2004).

2-6-2 مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر:

يقصد بالإستثمار الأجنبي المباشر على أنه تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل الإستثمارات في المشروع المعني، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الإستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الإستثمار (أبو قحف، 2003).

ويعرف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه: قيام شركة أو منشاة ما بالإستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويوصف الإستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10 في المائة أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة (صندوق النقد الدولي،2005).

2-6- 3 أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر:

تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الإستثمارالأجنبي المباشر، إستناداً إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الإستثمار، وقد أمكن تصنيف أنواع الأستثمارالأجنبي المباشر وفق المحددات التالية:

1.إستثمارات باحثة عن المصادر: يهدف هذا النوع من الإستثمار إلى إستغلال الميزة النسبية للدول، ولا سيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلاً عن الإستفادة من إنخفاض تكلفة العمالة، أو وجود عمالة ماهرة ومدربة.

2.إستثمارت باحثة عن الأسواق: يهدف هذا النوع من الإستثمارعادة، إلى تلبية المتطلبات الإستهلاكية في الدول المتلقية للإستثمارات(المحلية والمجاورة أو الإقليمية)، ولا سيما تلك التي كان يصدر إليها في فترات سابقة.

3. استثمارات باحثة عن الكفاءة: يحدث هذا النوع من الإستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة، كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.

4.إستثمارات باحثة عن أصول إستراتيجية: يتعلق هذا النوع من الإستثمار بقيام الشركات بعمليات تملك، أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية (خضر، 2004).

وفي سياق مواز، هناك العديد من التصنيفات للإستثمار الأجنبي المباشر سواء من وجهة نظر المستثمرين(الدولة المصدرة للإستثمار)، أومن وجهة نظر الدولة المتلقية، فمن منظار الدولة المصدرة للإستثمار، هناك ثلاثة أنواع للإستثمار الأجنبي المباشر هي: الأفقي، والعمودي، والمختلط. يهدف النوع الأول الى التوسع الإستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلع، أو إنتاج سلع مشابهة للسلع المنتجة محلياً، أما النوع الثاني فيهدف إلى إستغلال المواد الأولية(الإستثمار العمودي الخلفي)، أوالإقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو منافذ التوزيع(الإستثمار العمودي الأمامي)، في حين يشمل الإستثمار الأجنبي المباشر المختلط النوعين المشار إليهما. أما من منظار الدولة المتلقية، فيمكن تقسيم الإستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف منها وهي: الإستثمارت الهادفة إلى إحلال الواردات، أو إلى زيادة الصادرات، والإستثمارت الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية(Zhang, 1997) .

2-6-4 فوائد الإستثمار الأجنبي المباشر:

شكلت الإستثمارات الأجنبية المباشرة مصدراً رئيسياً للتمويل في الدول النامية، كما ساهمت في دفع عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية فيها، ويختلف الإستثمار الأجنبي المباشر

عن الأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية الخاصة، كونه يستند إلى حد كبير على الرؤية المستقبلية طويلة المدى للمستثمرين، لإمكانية تحقيق الأرباح من خلال أنشطتهم الإقتصادية.ومن المنافع التي يمكن أن يقدمها الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المتلقيه ما يلي:

1. توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة، للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية.
2. الإسهام في تنمية الملكية الوطنية، ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي، وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال، وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الإستثمار، أو إستحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الإستثمارية الأجنبية.
3. تسهيل حصول الدول المضيفة على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، خاصة لبعض أنواع الصناعات.
4. توفير فرص عمل جديدة، فضلاً عن المساعدة في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة، وإن كان ذلك يتوقف على ما تضعه تلك الدول من ضوابط وشروط.
5. تذكية المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الإحتكار، وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات.
6. المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير، لاسيما الشركات الأجنبية الكبيرة، التي لها افضل الإمكانيات للنفاذ إلى أسواق التصدير بما تمتلكة من مهارات تسويقية عالية.
7. الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير، وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية (المنظمة العربية لضمان الاستثمار، 2006).

وما يفسر تلك المنافع، تنافس الدول النامية للفوز بأكبر حصة ممكنة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وإعتمادها الكثير من الإمتيازات والتسهيلات والحوافز لجذب المستثمرين. وفي حين أن بعض هذه الدول فتحت المجال أمام الإستثمار الأجنبي في كل القطاعات، فقد قامت دول أخرى بإستثناء بعض القطاعات بإعتبارها إستراتيجية أو تمس الأمن القومي والإقتصادي للدولة.

وقد يكون من الخطأ التصور بأن المنافع التي يمكن أن تجنيها الدول النامية جراء جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن الحصول عليها بدون تكلفة، فالمستثمرون لهم أهداف ودوافع من وراء تدويل أنشطتهم، كما أن الحكومات التي تشجع شركاتها الوطنية على الإستثمار في دول أخرى، تسعى من وراء ذلك إلى تحقيق أهداف إقتصادية وسياسية، ما يعني أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الإستثمار. وتعتمد درجة إستفادة كل طرف إلى حد كبير، على سياسات وممارسات الطرف الآخر بشأن نوع وطبيعة الإستثمار الذي يمثل العلاقة بين الطرفين.

ويمكن القول-بوجه عام-أن قضايا التكلفة والعائد المرتبطة بالإستثمارات الأجنبية المباشرة لا تقتصر فقط على ممارسات المستثمر الأجنبي، وإنما تتوقف أيضاً على الكثير من العوامل التي تشكل في أساسها خصائص بيئة ومناخ الإستثمار في الدول المضيفة.

2-6-5 العوامل المحددة للإستثمار الأجنبي المباشر:

إن ما يدفع الشركات للإستثمار في بلد ما هو توفر بيئته التي تستجيب لأهداف هذه الشركات، وعليه فإن البلدان المضيفة للإستثمار يتوجب عليها توفير الشروط الكفيلة بجذب هذه الإستثمارات وسط المحيط العالمي المتميز بشدة المنافسة بين مختلف الدول صناعية كانت أم نامية(عبدالقادر، 2004). وفي هذا الصدد من تحليلنا لظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر، سنتطرق إلى أهم العوامل المؤثرة في إنسيابه، وأهم الشروط الواجب توفيرها من طرف البلد المضيف من أجل جذب المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر، قبل الخوض في إستعراض واقع الإستثمار الأجنبي بالأردن.

أ) العوامل المؤثرة في إنسياب الإستثمار الأجنبي المباشر:

نظرا لشدة التنافس الدولي من أجل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، فإن على الدول المعنية معرفة العوامل الأساسية التي تؤثر في إنسيابه، والعمل على توفيرها داخل البلد. وفي هذا الصدد هناك عاملان أساسيان يحكمان قرار الإستثمار هما:

1. مدى توفر فرص جيدة للإستثمار: حيث يتوقع المستثمر الأجنبي من مثل هذه الفرص، أن تحقق عائداً مجزياً يفوق ما قد تحققه الفرص البديلة في دول أخرى، أو قطاعات أخرى، ويتطلب ذلك ثبوت جدوى مشروع الفرصة الإستثمارية من كل جوانبه الفنية، والمالية، والإدارية، والتسويقية.

2. مدى توفر مناخ الإستثمار الملائم: يقصد بمناخ الإستثمار: مجمل الظروف والأوضاع السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، والمؤسسية، والقانونية، وكذلك الإجرائية، التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الإستثماري في منطقة أو دولة معينة (أبو قحف، 2003). وتعدالظروف سالفة الذكر عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيها أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة، وتترجم محصلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للإستثمار. وتجدر الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي تختلف من دولة لأخرى، ولا شك أن درجة تأثير العوامل المذكورة سلفاً تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين دولة متقدمة، وأخرى نامية.

ب) شروط جذب الإستثمار الأجنبي المباشر:

من أجل الإنتماء لمجموعة الدول الأكثر جذباً للإستثمار المباشر، والتي تضم أهم الدول التي تستقطب جل الإستثمار الأجنبي في العالم يجب تحقيق كل الشروط الأساسية والتكميلية لجذب الإستثمار الأجنبي(Montero,2008).

يجب التمييز هنا بين الشروط الأساسية، والشروط المكملة لجذب الإستثمار الأجنبي على النحو التالي:

1. الشروط الأساسية لجذب الإستثمار:

وتمثل هذه الشروط الظروف القبلية للإستثمار الواجب توفرها من أجل جذب الإستثمار الأجنبي، والتي لا يمكن في حال عدم توفرها إنتظار قدوم المستثمرين، وطنيين كانوا أم أجانب. يتمثل الشرط الأول في توفير الإستقرار السياسي و الإقتصادي، فتوفر إستقرار النظام السياسي يعتبر شرطاً أساسياً لا يمكن الإستغناء عنه، ويتوقف عليه الإستثمار، فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للإستثمار كبيرة فلا يمكن الإستثمار في ظل غياب الإستقرار السياسي.

يأتي الإستقرار الإقتصادي في المقام الثاني بعد التأكد من مدى تحقق الإستقرار السياسي، حتى وإن كان من الصعب الفصل بينهما، ويتمثل الإستقرار الإقتصادي في تحقق توازنات الإقتصاد الكلي، وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الإستثمار، ومن أهم المؤشرات الإقتصادية المعتمدة في الحكم على المناخ الإقتصادي للإستثمار نذكر العناصر التالية:

- مؤشرات الإقتصاد الكلي: ومنها توازن الميزانية العامة (التحكم في عجز الميزانية)، وتوازن ميزان المدفوعات، والتحكم في معدل التضخم، وإستقرار سعر الصرف، والمديونية المتدنية.
- العناصر الإقتصادية لجذب الإستثمار:ومنها حرية تحويل الأموال (وخاصة الأرباح والعوائد)، والحوافزالضريبية والجمركية للإستثمار، والقوانين الإجتماعية الخاصة بتنظيم العمل، والإجراءات الإدارية المرتبطة بالإستثمار (كإجراءات الحصول على رخصة الإستثمار أو إنشاء مؤسسة اقتصادية).

أخيراً وضمن الشروط القبلية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، يجب التأكيد على ضرورة إستقلالية النظام القضائي، وتوفرالشفافية في السياسات الإقتصادية للدولة.

2. الشروط المكملة لجذب الإستثمار الأجنبي:

بعد توفر الشروط الأساسية للإستثمار الأجنبي المباشر، يجب ضمان الشروط الإضافية والتي تسمح للبلد من إمكانية اللحاق بمجموعة الدول الجاذبة له، ويمكن تجميع هذه الشروط في أربعة عناصر هي:

1. حجم السوق ومعدل نموه: إن ما يدفع الشركات للإستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق، لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته، بقدر ما يهم أكثر تطور ونمو السوق في المستقبل، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر إنجذاباً للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعاً في أسواقها، والتي توفر فرصاً جديدة للإستثمار، أي أنه لا يكفي أن يكون حجم السوق كبيراً –وهذا شرط أساسي – لكن يجب أن يكون السوق ديناميكياً وهو ما ينطبق على دول جنوب شرق آسيا على سبيل المثال.
2. توفرالموارد البشرية المؤهلة: تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة، وبالتالي فتوفر عرض عمل منخفض التكلفة و بتأهيل ضعيف، لايعتبر عنصراً جاذباً للإستثمار كما كان عليه الحال في بداية الستينات من القرن الماضي. إن البحث عن تدنية التكاليف عن طريق عنصر العمل حالياً، لا يحتل إلا مكانة ثانوية في تحديد توجهات الإستثمار.
3. تطور قاعدة متطورة لوسائل الإتصال (الهاتف، الأنترنت، البريد....)، والمواصلات(البرية، والجوية، والبحرية، والسكك الحديدية). فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليها أن تضمن الإتصال الدائم والجيد بين كل فروعها.

4. توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة: إن توفر شبكة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، يعتبر أحد الشروط المهمة لجذب المستثمرين، حيث أن توفر هذه الشبكة من المؤسسات المحلية يفتح الفرصة أمام الشركات الأجنبية للقيام بعمليات الإندماج و التملك، كما أن خصخصة هذه المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب، ومن مزايا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاولة من الباطن، والتي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى (Wheeler ,1999).

2-6-6 مفهوم مناخ الإستثمار:

يرجع الإقتصاديون السبب في إنخفاض النموالإقتصادي، وتباطؤ عملية التنمية الإقتصادية إلى عدد من العوامل الأساسية، يقع في مقدمتها ما يعرف بمشكلة التمويل، وهي الفرق بين الإدخار المحلي والإستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو الإقتصادي، وتعد هذه المشكلة من أهم المشاكل الأقتصادية التي تواجهها الدول النامية. لذا فقد كان إهتمام معظم الدول النامية بحل هذه المشكلة عبر تشجيع الإدخار المحلي، وتحفيز الإستثمار المحلي والأجنبي، من خلال تهيئة وتحسين مناخ الإستثمار(نوير،2004).

ويعرف مناخ الإستثمار على أنه مجمل الأوضاع والإتجاهات الإقتصادية، والسياسية والتشريعية والإدارية، التي تؤثر في جذب وتنشيط الإستثمارات، ولا تتوقف العوامل المحددة لبيئة الإستثمار على الأوضاع الحالية فقط، بل تمتد إلى التوقعات المستقبلية المتعلقة بها (الفرجاني، 2007).

كما أنه يمكن ربط مفهوم مناخ الإستثمار بمجال السياسات الإقتصادية الكلية، ذلك من خلال تعريف البيئة الإقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للإستثمار على مستوى الإقتصاد الكلي، على أنها تلك التي تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة، وعجز محتمل في ميزان المدفوعات، بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية، أومن خلال الإقتراض العادي من أسواق المال العالمية، كما تتصف بمعدلات متدنية من التضخم، وسعر صرف مستقر وبيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة، يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والإستثماري بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات.

إن الأهداف التنموية للدول المضيفة، ليست من أولويات الشركات الأجنبية والمستثمرة خارج حدودها في مناطق مختلفة من العالم، لذلك فإنه لا يمكن للإستثمار الأجنبي المباشر أن

يكون عاملا لتدعيم مسار التنمية الإقتصادية في الدولة المضيفة له، ما لم ترق هذه الدولة بسياسات تحسين مناخها الإستثماري إلى المستوى الذي يزيد من قدراتها التفاوضية لإشراك العمالة المحلية، وإستيراد التكنولوجيا وإعادة إستثمار الأرباح. وهناك العديد من الدول النامية بحاجة إلى التقانة ونوعيتها أكثر من حاجتها لرؤوس الأموال.

ترتبط جاذبية أي دولة للإستثمار الأجنبي المباشر بمستوى فاعلية مناخها الإستثماري، الأمر الذي يبرر التباين الملحوظ بين الدول النامية والمتقدمة، وبين الدول النامية فيما بينها.

وبما أن الشركات الأجنبية شديدة الحساسية لكل متغيرات مناخ الإستثمارالقانونية والتنظيمية، والإقتصادية، والسياسية، والإجتماعية، لذلك فإنه من الخطأ إقتصار جهود تحسين مناخ الإستثمار على بعض هذه المتغيرات دون الأخرى، بل يجب أن تشملها جميعاً، في إطار سياسة كلية تراعي متطلبات التنمية للدولة المضيفة، ومصالح الشركات المستثمرة (العيسوي،2003).

وعليه فإنه ينبغي على الدولة التي تتطلع لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إتباع السياسات الإقتصادية والتنظيمية، والقانونية الملائمة، للإستفادة وبقدر الإمكان من فرص نقل التكنولوجيا والمعرفة العلمية، التي يوفرها الإستثمار الأجنبي المباشر، وإستخدامها لغرض النهوض بإقتصادياتها لإحداث التنمية المنشودة، التي تمكنها من الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة، التي قطعت اشواطاً كبيرة في هذا المجال.

2-7 واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن:

إرتبط تطور ظاهرة الإستثمار الإجنبي في الأردن بعاملين أساسين، يتمثل العامل الأول في التطورات والظروف الإقتصادية الدولية، التي كان لها الإنعاكس البارز على تطور الإستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة وزنه في هيكل التمويل الدولي. أما العامل الثاني، فقد إرتبط بالتوجهات الإقتصادية التي إعتمدها الأردن، والإنفتاح على الأسواق العالمية الذي نتج عنه ظهور إستراتيجيات تنموية جديدة.

لقد أدرك الأردن أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ودورها المؤثر في جهود التنمية الإقتصادية الشاملة في ظل محدودية المدخرات المحلية، وقصورها عن تلبية الحاجات الإستثمارية المتزايدة، وحاجته إلى الخبرات الإدارية والفنية والتكنولوجية الحديثة التي توفرها هذه الإستثمارات، وسعيه إلى النفاذ للأسواق العالمية وزيادة قدرته التنافسية، في ظل إنتهاجه لسياسة الإنفتاح التجاري. كما ويعول الأردن كثيراً على الإستثمار الخارجي في توفير فرص

عمل ذات قيمة مضافة عالية، وتمويل المشاريع التنموية في ظل محدودية الموارد الطبيعية والمالية للمملكة. وإنطلاقاً من هذا التوجه، أخذ الأردن بالتنافس والتسابق بتقديم مختلف أنواع الحوافز والتسهيلات للإستثمارات الأجنبية، وتوفير أفضل مناخ إستثماري لها كي تتمكن من تحقيق أهدافها، وبالتالي تحقيق أكبر إستفادة ممكنة من المزايا التي تحققها هذه الإستثمارات على الصعيد الإقتصادي.

2-7-1:حوافز الإستثمار في الأردن

منذ أن باشر الأردن الإصلاحات الإقتصادية، والتوجه نحو إقتصاد السوق، تم إتخاذ العديد من القرارات و تعديل العديد من القوانين التي تصب في هذا الإتجاه، ويعتبر قانون تشجيع الإستثمار رقم (16) لسنة 1995 وتعديلاته أحد أهم هذه القوانين، و فتح هذا القانون المجال للقطاع الخاص الوطني، والأجنبي من أجل الإستثمار، وأعفاه من القيود التي كانت موجودة في ظل القوانين السابقة.

ويعتبر هذا القانون إطاراً تشريعياً لجذب الإستثمارات الأجنبية، وتحفيز الإستثمارات المحلية، لما تضمنه من مزايا وحوافز وضمانات لقوانين الإستثمار، حيث يقدم الإعفاءات الجمركية والضريبية للمشاريع الإستثمارية ضمن قطاعات: الصناعة، والزراعة، والفنادق، والمستشفيات، والنقل البحري والسكك الحديدية، ومدن التسلية والترويح السياحي، ومراكز المؤتمرات والمعارض (مؤسسة تشجيع الاستثمار،2010).

وفيما يلي أهم المزايا والحوافز التي يقدمها قانون تشجيع الإستثمار الأردني للمشاريع الإستثمارية:

الإعفاءات الجمركية:

- تعفى الموجودات الثابتة (الآلات، والأجهزة، والمعدات، والآليات، والعدد المخصصة لإستخدامها حصراً في المشروع وأثاث ومفروشات ولوازم الفنادق والمستشفيات) من الرسوم والضرائب الجمركية.
- تعفى قطع الغيار من الرسوم والضرائب الجمركية على أن لا تتجاوز قيمتها 15% من قيمة الموجودات الثابتة التي تلزمها هذه القطع.
- تعفى الموجودات الثابتة للمشروع من الرسوم والضرائب الجمركية لغايات التوسع أو التحديث أو التجديد إذا ما أدى ذلك إلى زيادة لا تقل عن 25% من الطاقة الإنتاجية للمشروع.

- تمنح مشاريع الفنادق والمستشفيات إعفاءات إضافية من الرسوم والضرائب لمشترياتها من الأثاث والمفروشات واللوازم لغايات التحديث والتجديد مرة كل سبع سنوات على الأقل.
- تعفى من الرسوم والضرائب الزيادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لحساب المشروع إذا كانت الزيادة ناتجة عن ارتفاع أسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ أو عن ارتفاع أجور شحنها أو تغير في سعر التحويل.

التسهيلات الضريبية:

-تستوفى ضريبة الدخل الخاضع للضريبة للشركات العاملة ضمن قطاعات التعدين، والصناعة، والفنادق، والمستشفيات، والنقل والمقاولات الإنشائية بنسبة (15%)، وبنسبة (35%) للشركات ضمن قطاعات البنوك، والمؤسسات المالية، وشركات التأمين، وشركات الصرافة وشركات الوساطة، كما تبلغ ضريبة الدخل 25% للشركات الأخرى وصفر للمشاريع الزراعية.

-قسمت المملكة إلى ثلاث مناطق تنموية (أ، ب، ج) حسب درجة التطور الإقتصادي بحيث تتمتع المشاريع الإستثمارية ضمن القطاعات المنصوص عليها في قانون تشجيع الإستثمار المقامة في أي من هذه المناطق بإعفاءات من ضريبة الدخل (المذكورة آنفا) وضريبة الخدمات الإجتماعية لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء العمل لمشاريع الخدمات أو الإنتاج الفعلي للمشاريع الصناعية على النحو التالي:

1. 25% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية (أ).
2. 50% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية (ب).
3. 75% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية (ج).

-يعفى المشروع من ضريبتي الدخل والخدمات الإجتماعية بواقع سنة واحدة إذا ما جرى توسيعه أو تطويره أو تحديثه، وأدى ذلك إلى زيادة في الإنتاج لا تقل عن 25% شريطة أن لا تزيد مدة الإعفاء الإضافية على أربع سنوات.

ضمانات الإستثمار:

عامل قانون تشجيع الإستثمار المستثمر غير الأردني معاملة المستثمر الأردني حيث منحه الحق أن يستثمر في المملكة بالتملك أو بالمشاركة أو بالمساهمة في أي مشروع إقتصادي،

على أنه لا يجوز أن يتملك كامل المشروع ضمن بعض قطاعات الخدمات التجارية والمقاولات الإنشائية.

- الحد الأدنى لإستثمار غير الأردني في أي مشروع (50000) خمسون ألف دينار بإستثناء الإستثمار في الشركات المساهمة العامة.
- للمستثمر مطلق الحق في إدارة مشروعه بالأسلوب الذي يراه وبالأشخاص الذين يختارهم لهذه الإدارة.
- يحق للمستثمر إخراج رأس المال الأجنبي الذي أدخله إلى المملكة للإستثمار فيها وما جناه استثماره من عوائد أو أرباح، وحصيلة تصفية إستثماره، أو بيع مشروعه، أو حصته أو أسهمه.
- للعاملين الفنيين والإداريين في أي مشروع أن يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم إلى خارج المملكة.
- للمستثمر بموافقة لجنة تشجيع الإستثمار المشكلة بموجب قانون تشجيع الإستثمار، إعادة تصدير الموجودات الثابتة المعفاة.
- للمستثمر بموافقة اللجنة بيع الموجودات الثابتة المعفاه أو التنازل عنها الى مستثمر آخر مستفيد من احكام القانون على أن يستعملها في مشروعه.
- للمستثمر بموافقة للجنة بيع الموجودات الثابتة المعفاة، أو التنازل عنها إلى مستثمر أو مشروع آخر غير مستوف لأحكام القانون بعد دفع الرسوم والضرائب المستحقة عليها.
- للمستثمر الذي تضمن دولته أو مؤسسة رسمية تابعة لها إستثماره، أن يحيل ما يتعلق بإستثماره من التعويضات والعوائد التي تترتب له إلى تلك الدولة او المؤسسة بحيث تحل محله.
- لا يجوز نزع ملكية أي مشروع أو إخضاعه لأية إجراءات تؤدي إلى ذلك إلا بإستملاكه لمقتضيات المصلحة العامة، شريطة دفع التعويض العادل للمستثمر ويدفع التعويض بعملة قابلة للتحويل.
- تسوى نزاعات الإستثمار بين المستثمر والمؤسسات الحكومية الأردنية ودياً، وإذا لم تتم تسوية النزاع خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر، فلأي من الطرفين اللجوء إلى القضاء أو إحالة النزاع على "المركز الدولي لتسوية نزاعات الإستثمار"، علماً بأن الأردن قد إنضم إلى عضوية هذا المركز في عام 1972.

2-7- 2 حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الى الأردن:

توضح البيانات والأرقام الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، أن تدفقات هذا النوع من الإستثمار في تنبذب وإنخفاض ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، وكما نلاحظ في الجدول رقم (2)، فقد قفزت تدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر من 434.7 مليون دينار عام 2004 إلى 1,072.4 مليون دينار عام 2005 وجاءت هذه القفزه بسبب برنامج الخصصة، حيث باعت الحكومة حصصاً لها في عدة شركات من القطاع العام، من أهمها شركة الإسمنت والإتصالات، ومؤسسة النقل العام، وشركة البوتاس العربية، وسلطة المياه، وغيرها في قطاعات السياحة والطيران.

وتزايدت قيمة هذه التدفقات من الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة للمملكة إلى أعلى معدلاتها في العام 2006، حيث وصلت إلى 2,512.7 مليون دينار، ثم إنخفضت هذه القيمة لتصل إلى 1,859.1 مليون دينارفي العام 2007، وعاودت للإرتفاع في عام 2008 حيث وصلت إلى 2,005.7، وبدأ الإنخفاض الملحوظ خلال العامين الأخيرين إذ وصلت إلى 1,772.9 عام 2009 وإستمرت في الإنخفاض لتصل الى 1,208.0 في عام 2010. وجاء هذا الإنخفاض بسبب تداعيات الأزمة المالية الإقتصادية العالمية التي حلت بإقتصاديات العالم عام 2008 وأمتدت آثارها إلى الأردن وسببت الإنخفاض الملحوظ في تدفقات الإستثمار لأجنبي المباشر.

جدول رقم (2)

تدفق الاستثمار الاجنبي المباشرالى الاردن للفترة(2004-2010)(بالمليون دينار)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم الاستثمار الاجنبي المباشر	434.7	1,072.4	2,512.7	1,859.1	2,005.7	1,772.9	1,208.0

المصدر: UNCTAD, World Investment Report(2010-2004)

2-7-3 موقع الأردن في المؤشرات الدولية لمناخ الإستثمار:

تحرص عدد من المؤسسات والمنظمات، على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في إتخاذ القرار، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على إنفراد، وتحديد أهم النواقص التي تعاني منها تلك

الدول، التي تمنعها من جذب المستثمرين الأجانب. وأثبتت الدراسات الإحصائية بأن هناك صلة قوية بين ترتيب القطر أو درجته في هذه المؤشرات، وبين مقدار ما يجتذبه من الإستثمار الأجنبي(الفرجاني، 2007).

1-مؤشر الحرية الاقتصادية:

يعتبر تقريرمؤشر الحرية الإقتصادية واحداً من أهم النشاطات البحثية التي تصدر عن معهد "هيرتاج فاونديشن " بالتعاون مع صحيفة "وال ستريت جورنال" منذ العام 1995، ويستخدم كأداة لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة على الحرية الإقتصادية. ويستند التقرير في تحليله لمؤشر الحرية الإقتصادية للدول المشاركة فيه إلى 10 عوامل تشمل (السياسة التجارية وبخاصة معدل التعريفة الجمركية، ووجود الحواجز غير الجمركية، ووضع الإدارة المالية لموازنة الدولة وبخاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات، والإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ودرجة التدخل الحكومي وبخاصة الإستهلاك الحكومي كنسبة من حجم الإقتصاد، والملكية الحكومية للأعمال والصناعات، وحصة عائدات الحكومة من الشركات المملوكة للدولة، والسياسة النقدية وبخاصة مؤشر التضخم، والإستثمار الأجنبي وبخاصة القيود على الملكية الأجنبية للأعمال، والقيود على الملكية الأجنبية للأراضي، ووضع القطاع المصرفي والتمويل، ومستوى الأجور والأسعار، وحقوق الملكية الفكرية، والتشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، وأنشطة السوق السوداء. وتمنح هذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.

ويلاحظ من الجدول رقم (3) والذي يبين ترتيب الأردن من حيث الحرية الإقتصادية، أن الأردن قد إحتل موقعاً جيداً نسبياً حيث إحتل المرتبة 53 من بين 157 دولة عام 2007، وتقدم إلى المرتبة 52 من بين 179 دولة في العام 2010. ويعتبر الأردن من حيث الحرية الإقتصادية أفضل من عدة دول عربية ومن بينها تونس ومصر.

جدول رقم (3)

ترتيب الأردن على مؤشر الحرية الإقتصادية للفترة (2007–2010)

السنة	الأردن	الولايات المتحدة الأمريكية	بريطانيا	تونس	مصر	هونغ كونغ
2007	157/53	157/4	157/6	157/69	157/127	157/1
2008	141/58	141/6	141/10	141/98	141/97	141/1
2009	179/51	179/9	179/5	179/82	179/75	179/1
2010	179/52	179/8	179/11	179/95	179/94	179/1

* المصدر (2010-2007) Economic Freedom of the World, Index of Economic Freedom

2– مؤشر الشفافية:

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنوياً مؤشر الشفافية، أو النظرة للفساد وذلك منذ العام 1995، لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية، لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد.ويحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة لتحديد مدى تفشي الفساد في الدولة، ودرجة تأثيره في مناخ الإستثمار كأحد المعوقات داخلها، ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للإستثمار في القطر المعني، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و 10 الذي يعني درجة شفافية عالية.

وكما هو مبين في الجدول رقم (4) فإن ترتيب الأردن قد شهد تراجعاملحوظاً في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة الأخيرة، حيث أنه قد حصل على5.1 درجة في عام 2008 وتراجعت هذه القيمة لتصل 4.7 درجة عام 2010.

جدول رقم(4)

ترتيب الأردن على مؤشر الشفافية للفترة(2000-2010)

السنة	مؤشر الفساد	
	الترتيب	القيمة
2000	90/39	4.6
2001	91/37	4.9
2002	102/40	4.5
2003	133/43	4.6
2004	145/37	5.3
2005	158/37	5.7
2006	163/40	5.3
2007	179/53	4.7
2008	180/47	5.1
2009	180/49	5.0
2010	180/54	4.7

*المصدر: Transparency International, Corruption Perceptions Index (2010-2000)

3- المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر عن مجموعة (Political Risk Services) شهرياً الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ العام 1980، ويعتمد المؤشر على ستة مؤشرات تحدد في مجملها درجة المخاطر السياسية، والإقتصادية،والدين العام، وتصنيف الديون، والأداء الهيكلي، إضافة إلى الأسواق المالية والقطاع المصرفي. حيث يشير المؤشر إلى مخاطر الإستثمار في بلد ما، ويعتمد على التغيرات في بيئة الأعمال التي قد تؤثر سلباً في الأرباح التشغيلية أو قيمة الأصول، ويستند المؤشر إلى تجميع المعلومات من محللي المخاطر، وإستطلاع التوقعات الإقتصادية والدخل القومي الإجمالي، وبيانات البنك الدولي وتصنيف وكالة موديز الإئتمانية، وستاندرد آند بورز، وفيتش، ومجموعات آراء منظمة التعاون والتنمية، وبنك الولايات المتحدة للإستيراد والتصدير إضافة الى العديد من المنظمات الدولية، وهذا المؤشر يقيم مخاطر البلد عبر تحديد وزن للفئات

الست: المخاطر السياسية Political Risks، والأداء الاقتصادي Economic Performance، ومؤشرات الديون Indicators Debt، والتقيّيم الهيكلي Structural Assessment، والتصنيفات الإئتمانية Credit Ratings، وسهولة الحصول على التمويل المصرفي، والدخول إلى أسواق رأس المال Capital & Access to Bank Finance Markets.

وقد حلّ الأردن بالمرتبة 68 عالمياً بمؤشر مخاطر الدول "Country Risk"، لعام 2011م من بين 185 دولة شملها المؤشر، متراجعاً بمرتبة واحدة عن العام 2010م بحصوله على المرتبه 67. ويصنف الأردن ضمن الدول التي تأتي في الفئة الثالثة على المؤشر بدرجة مخاطر معتدله، علماً بأن الدول تصنف ضمن أربع فئات على المؤشر وهي: الفئة الأولى وتضم الدول التي تكون فيها درجة المخاطر منخفضة جداً، والفئة الثانية وتضم الدول التي تكون فيها درجة المخاطر منخفضة، والفئة الثالثة وتضم الدول التي تكون درجة المخاطر فيها معتدلة، والفئة الرابعة وتضم الدول التي تكون درجة المخاطر فيها مرتفعة.

4- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال:

ويعد هذا التقرير ضمن سلسلة تقارير سنوية صادرة عن البنك الدولي، والتي تقوم بدراسة القوانين والأنظمة التي تعزز بيئة الأعمال، وتلك التي تحد منها، للدول المشاركة بناء على 41 مؤشراً فرعياً.

ويعكس مؤشر ممارسة الأعمال الزمن وعدد الإجراءات اللازم القيام بها، من أجل تأسيس عمل تجاري في بلد معين، ويتم تقييم المؤشر من خلال تحليل عدة مراحل من حياة العمل التجاري وهي: التأسيس، والتعامل مع التراخيص، وتسجيل الملكية، والحصول على القروض، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وتنفيذ العقود وإغلاق العمل. ولايقيس هذا التقرير بيئة أنشطة الأعمال من سائر جوانبها التي تهم الشركات والمستثمرين، مثل العوامل المتعلقة بالأوضاع الأمنية،وإستقرار الإقتصاد الكلي، والفساد، ومستوى مهارات القوى العاملة أو قوة الأنظمة المالية.

وكما نلاحظ من الجدول رقم(5) والذي يبين ترتيب الأردن في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال خلال الفترة(2007-2011)، فإن مرتبة الأردن قد تراجعت تراجعاً ملحوظاً خلال هذه الفترة، وقد جاء الأردن ضمن الـ 183 دولة المشاركة بالمرتبة 111 للعام 2011 مقارنة بالمرتبة 107 في عام 2010 متاخراً بذلك 4 مراتب.

جدول رقم(5)

ترتيب الأردن على مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال للفترة (2007–2011)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011
المرتبة	94	101	104	107	111

المصدر:(World Bank,Index of Doing Business (2011-2007

5- تقرير التنافسية العالمي:

يصدر المؤتمر الإقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي، الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ عام 1979 لقياس قدرة الدول على النمو والمنافسة إقتصادياً مع الدول الأخرى، لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية، بإستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال. حيث تعتمد تنافسية الدول، على قدرتها على تأمين بيئة أعمال مناسبة تمكنها من تنمية تجارتها الخارجية، من خلال تطوير أدائها في الأسواق الخارجية، ويعتمد ذلك إلى حد كبير على قدرة الإقتصاديات على جذب الإستثمارات الأجنبية، وتوظيفها مع الإستثمارات المحلية بالطريقة المثلى، لتسريع النمو الإقتصادي، والوتيرة التنموية لكل من هذه الدول.

يحظى تقرير التنافسية العالمي بإهتمام متزايد من قبل صناع القرار حول العالم، بما يتضمنه من ترتيب لدول العالم وفقا لمقدرتها التنافسية، ويعتبر التقرير أحد المصادر التي تساعد مختلف دول العالم على تحديد جوانب القوة والضعف في إقتصاداتها، وبيئة أعمالها بالنسبة للدول الأخرى.

وقد صنف التقرير الأردن ضمن الدول المتحولة، والتي تقع ضمن المرحلة الإنتقالية بين مرحلة الإقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية، ومرحلة الإقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية.

أما فيما يتعلق بتصنيف الدول على أساس التنافسية، فيعتمد التقرير في هذا التصنيف على مؤشر التنافسية العالمي، الذي يتألف من ثلاث مجموعات رئيسية، وهي المتطلبات الرئيسية، ومحفزات النمو، وعوامل الإبتكار والتطور. وتضم المجموعة الأولى أربعة محاور، وهي المؤسسية والبنية التحتية، والإقتصاد الكلي، والتعليم الأساسي، والصحة. كما تضم المجموعة الثانية ستة محاور، وهي التعليم العالي والتدريب، وكفاءة سوق السلع، وكفاءة سوق العمل، وتطور الأسواق المالية، والجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق. في حين تضم المجموعة الثالثة محورين، هما محور مدى تطور بيئة الأعمال، ومحور الإبتكار.

وبالنظر إلى الجدول رقم(6)، والذي يوضح ترتيب تنافسية الأردن حسب مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة(2007–2010)، نجد أن ترتيب الأردن قد تراجع 16 مرتبة، ليحتل المرتبة 65 من أصل 139 دولة شاركت في التقرير عام 2010، مقابل حصوله على المرتبة 49 من أصل 133 دولة شاركت في التقرير عام 2007، وبذلك يكون الأردن قد خرج من تصنيف أعلى 50 دولة، وهو التصنيف الذي حافظ عليه لسنوات عديدة. وبالنسبة لترتيبه على الثلاث المجموعات الرئيسية المكونة لمؤشرالتنافسية خلال الفترة المذكورة، نجد أنه قد تراجع 11 مرتبة في مجموعة المتطلبات الرئيسية والتي تضم أربعة محاورهي: المؤسسية والبنية التحتية، والإقتصاد الكلي، والتعليم الأساسي، والصحة. كما تراجع أيضا 11 مرتبة في مجموعة عوامل الإبتكاروالتطوير، والتي تضم محورين هما: تطور بيئة الأعمال، والإبتكار، وتراجع بمقدار 9 مراتب في مجموعة محفزات النمو والتي تضم ستة محاورهي: التعليم العالي والتدريب، وكفاءة سوق السلع، وكفاءة سوق العمل، وتطور الأسواق المالية، والجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق.

جدول رقم (6)

ترتيب تنافسية الأردن على مؤشر التنافسية العالمي(2007–2010)

السنة	2007	2008	2009	2010
عدد الدول	131	134	133	139
مرتبة الأردن في المؤشر	49	48	50	65
المتطلبات الأساسية	46	47	46	57
محفزات الكفاءة	64	63	66	73
عوامل الإبتكار	54	47	51	65

المصدر : World Economic Forum: The Global Competitiveness Report(2010-2007)

2–7–4 تحليل المؤشرات الإقتصادية لمناخ الإستثمار في الأردن:

بناءاً على ما تقدم، ومن تحليل المؤشرات الدولية المشار إليها أعلاه يمكن القول، أن مفهوم مناخ الإستثمار يشتمل على مجموعة القوانين، والسياسات والمؤسسات، والخصائص الهيكلية المحلية، والإقتصادية، والسياسية، والإجتماعية، التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه إستثماراته إلى بلد دون أخر.

وتؤدي العوامل الإقتصادية دوراً محورياً في تكوين المناخ الإستثماري، ومن أهم تلك العوامل: القوانين الإستثمارية ومدى إستقرارها، والسياسات الإقتصادية الكلية، والأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في النظام الإقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج و أسعارها النسبية، وحجم السوق المحلي والقدرة التصديرية، حيث أن الغالبية العظمى من الشركات عابرة القارات، تعطي أهمية كبيرة لعنصر الإستقرار الإقتصادي والعوامل الأخرى، التي تؤثر على تقلبات العوائد الإستثمارية في الدول المضيفة،، والتي يمكن من خلالها تقدير حجم المخاطر (المسلم،2006).

وعليه يمكن القول، أن ضعف عنصر الإستقرار الإقتصادي في الدول النامية، يعد أحد المحددات الرئيسة لتدفق الإستثمارالأجنبي المباشر، فقد ساهم العجز المالي الهيكلي الكبير، والسياسات النقدية المتقلبة، وسياسات سعرالصرف المتضاربة، وضعف الأنظمة المالية والضريبية في الكثير من تلك الدول، ساهمت كل هذه العوامل في المعدلات العالية والمتغيرة للتضخم وأسعار الفائدة، وفي خلق درجة عالية من عدم إستقرار أسعار الصرف الحقيقية، وأدت هذه النتائج إلى تشوية المناخ الإستثماري في هذه المجموعة من الدول. في مقابل ذلك نجد أن مجموعة الدول التي حققت استقراراً في الإقتصاد الكلي، قد تمكنت من تحقيق بعض النجاح في جذب تدفقات الإستثمارالأجنبي المباشر. فالإستقرارالإقتصادي يعتبرمن أهم الحوافز الجيدة لتدفقات الإستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى وجود هيكل ضريبي يشجع تمويل الإستثمار المباشر، فضلاً عن أهمية وجود إستثمارت حكومية في البنى الأساسية.

وسنحاول في هذا الجزء من الدراسة، إستعراض أهم المؤشرات الإقتصادية لمناخ الإستثمار في الأردن وهي:-

أولا – مؤشر النمو الإقتصادي.

ثانياً- مؤشر السياسة النقدية.

ثالثاً- مؤشر السياسة المالية.

رابعاً- مؤشر سياسة التوازن الخارجي.

أولاً – مؤشر النمو الإقتصادي:

غالبا ًما يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستويات التطور الإقتصادي من جهة، والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية، وبما ينطوي عليه ذلك من إمكانات على تحقيق التراكم الرأسمالي، وما يفضي إليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج والإنتاجية. كما يعد مؤشر النمو الإقتصادي، أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في إتخاذ

قرارهم الإستثماري، فالأداء الضعيف للنمو الإقتصادي غالباً ما يحول دون توسيع قاعدة الإستثمار الأجنبي (Rodrik,2007).

ويشير مؤشر النمو الإقتصادي في الأردن، إلى أن أداء الإقتصاد الأردني قد بدأ يتعافى من تداعيات الأزمة المالية والإقتصادية العالمية، حيث تأثر الإقتصاد الأردني بتداعيات هذه الأزمة، وإنخفض معدل النمو من 7.6% عام 2008 إلى 2.3% عام 2009، ولكنها عاودت وتيرة النمو الحقيقي في المملكة إلى الإرتفاع لتصل إلى 3.1 % في عام 2010. وقد جاء التحسن في النمو المسجل لعام 2010 مدفوعاً بالإنتعاش الحاصل في أداء القطاعات الخدمية داخل الإقتصاد الوطني من ناحية، وفي نمو الأنشطة التصديرية إلى الخارج من ناحية أخرى. ويبين الجدول رقم (7) معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2006-2010)..

ثانياً - مؤشر السياسة النقدية:

عادةً ما يتم اللجوء إلى إستخدام معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية، ويؤدي الإرتفاع في معدلات التضخم إلى إفساد المناخ الإستثماري، من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية، وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير، وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال، كما ينظر إليه في بعض الأحيان بإعتباره مؤشراً لدرجة الإستقرار السياسي، خصوصاً في الأقطار التي تعاني من معدلات مرتفعة من التضخم. كما يؤدي التضخم إلى تشويه النمط الإستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة ذات الأجل القصير، أو المضاربة في المباني، أو المعادن النفيسة، ويبتعد عن الإستثمارات المنتجة التي تتطلب آفاقاً بعيدة المدى. وقد تتبع حكومة بلد ما سياسة نقدية إنكماشية أو توسعية، وفقاً لطبيعة إختلال الوضع الإقتصادي للبلد، ويترتب على إتباع السياسة النقدية الإنكماشية لعلاج التضخم، وعجز ميزان المدفوعات، مجموعة من الآثار المباشرة على الإستثمار تتمثل أهمها فيما يلي:

1- إن إرتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى إنخفاض الإستثمار، لأنه يؤدي إلى إرتفاع تكلفة الحصول على القروض، وبالتالي زيادة تكاليف المشروع، وإنخفاض هامش الربح المتوقع.

2- إن إنخفاض الطلب على السلع والخدمات يؤدي إلى تضييق حجم السوق، وإنخفاض الإنتاج المحلي والإستثمار.

أما في حالة اتباع الحكومة سياسة نقدية توسعية لزيادة الطلب الكلي، فإن الزيادة في عرض النقد ستؤدي إلى الإنخفاض في سعر الفائدة، وبالتالي تشجيع الإستثمار، كما قد تؤدي هذه الزيادة في نفس الوقت إلى توسيع حجم السوق، وزيادة الإنتاج والإستثمار نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات، ويتوقف ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي، وقدرته على الإستجابة

للزيادات في الطلب الكلي، وإلا أدى ذلك إلى زيادة معدلات التضخم(صندوق النقد العربي، 2006).

وبتتبع تطور معدلات التضخم السائدة في الإقتصاد الأردني، نجد أن معدل التضخم بلغ 0.7 % لعام 2000، وأستمر بالتزايد بعد ذلك، و يلاحظ أن عام 2004 قد سجل قفزة واضحة في معدل التضخم حيث بلغ حوالي 3.4 %. ويعزى ذلك إلى غزو دول التحالف للعراق وما رافق ذلك من توقف في تدفق النفط العراقي، ودخول عدد كبير من العراقيين إلى الأردن، الأمر الذي أدى إلى زيادة الأسعار بشكل كبير ولا سيما العقارات. أما القفزة الثانية فحدثت عام 2006، حيث إرتفع إلى 6.25 % ثم إنخفض في عام 2007 الى 4.7 %، ثم عاد للإرتفاع بشكل كبير عام 2008 ليصل إلى 14 % متاثراً بإرتفاع الأسعار عالمياً ولا سيما أسعار النفط التي سجلت إرتفاعاً غير مسبوق في هذا العام، كون الأردن يستورد كامل إحتياجاته النفطية من الخارج. بينما شهد في عام 2009 إنخفاضاً ملموساً بحيث تحول معدل التضخم الى سالب 0.7 %، ويعزى هذا الإنخفاض إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي حلت بإقتصاديات العالم، والتي بدورها أثرت على الإقتصاد الأردني، ثم عاد معدل التضخم إلى الزيادة في عام 2010 ليصل مستواه إلى 5 % في ضوء إنحسار تداعيات الأزمة المالية، والإرتفاع المتوالي لأسعار النفط عالمياً، وما رافقها من سياسة رفع الدعم عن المشتقات النفطية بالاضافة إلى الإرتفاع الكبير في أسعار السلع والخدمات في الأسواق العالمية. ويبين الجدول رقم (7) معدلات التضخم خلال الفترة(2006–2010).

ثالثاً– مؤشر السياسة المالية:

عادةً ما يتم اللجوء إلى إستخدام نسبة العجز الداخلي كمؤشر يعبر عن السياسة المالية، ويقاس بنسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتهدف الإقتصادات المستقرة إلى تقليص مثل هذا العجز إلى الحد الذي يمكن تمويله دون توليد ضغوط تضخمية، ومن ثم فإن إتجاه العجز إلى الإنخفاض عادة ما يؤخذ على أنه بشير إستقرار إقتصادي. وكما هو معروف فإن إدارة العجز في الموازنة العامة تتم من خلال الضغط على الإنفاق الحكومي، وزيادة الإيرادات في إطار السياسات المالية التي تقررها الحكومات، ويستخدم العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم مؤشرات هذه السياسات.

وتتبع الحكومات سياسات ضريبية ومالية معينه لعلاج عجز ميزانية الدولة ومنها:

(1) قد تزيد الحكومة من إيراداتها من خلال رفع معدلات الضرائب، أو فرض ضرائب جديدة، الأمر الذي يسيء إلى المناخ الإستثماري، خاصة إذا تعلق الأمر بالضرائب على الأعمال، مثل الضرائب على رأس المال المستثمر، أو الضرائب على الدخل، أو الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية، حيث يشكل هذا النوع من الضرائب عبئاً إضافياً على المستثمر، ويزيد من تكاليف الإنتاج، ويقلل من هامش الربح.

(2) قد تخفض الحكومة من إنفاقها الإستثماري، الأمر الذي يترتب عليه إفساد المناخ الإستثماري لكل من الإستثمار الخاص والأجنبي. حيث أنه عادةً ما يكون الإستثمار العام مكملاً للإستثمار الخاص والأجنبي، ويتجه الإستثمار العام إما إلى أنشطة إنتاجية حيوية يحجم عنها الإستثمار الخاص لإنخفاض عائدها المتوقع رغم أهميتها في تكوين جهاز إنتاجي مترابط ومتنوع، وإما يتجه إلى إستثمارات في البنية الأساسية التي تعد ضرورية أيضاً لتشجيع الإستثمار الخاص. كما قد تخفض الحكومة من إنفاقها الجاري مما يؤدي إلى تخفيض الطلب وتضييق نطاق السوق (الزبيدي،2002).

وفي الأردن، تعتبر مشكلة العجز في الموازنة مشكلة مزمنة ومستمرة بسبب زيادة مستوى النفقات العامة على مستوى الإيرادات العامة، وقد شهد العجز في الموازنة تذبذباً مستمراً في الفترة (2006-2010)، حيث كانت نسبته 4 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2006 لتصل إلى 8.5 %من الناتج في عام 2009 ثم تراجعت هذه النسبة لتصل 5.4 % من الناتج المحلي في عام 2010. وقد جاء هذا التراجع الأخير في عجز الموازنة بفضل حزمة الإجراءات والتدابير التي إتخذتها الحكومة الأردنية والتي أدت إلى نمو الإيرادات، وتراجع النفقات العامة.ويبين الجدول رقم (7) معدل العجز في الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2006).

رابعاً- مؤشر سياسة التوازن الخارجي:

عادةً ما يتم اللجوء إلى إستخدام نسبة العجز الخارجي كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي، ويقاس هذا المؤشر بإستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتعد هذه النسبة أحد أهم مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي، وإتجاهها نحو الإنخفاض يشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف الإستقرار الإقتصادي.

وقد تلجأ الحكومة إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، غير أن هذا التخفيض سيترك آثاراً سلبية على المناخ الإستثماري، حيث أن إرتفاع معدلاته ستضعف الثقة في العملة الوطنية، وما يتبع ذلك من إرتفاع في تكلفة المشروعات، وإنخفاض ربحيتها بسبب إرتفاع أسعار الواردات. ويزداد هذا الأثر السلبي على المناخ الإستثماري، كلما زادت حاجة المشروع إلى الواردات الرأسمالية والسلع الوسيطة. وفي المقابل قد لا يؤدي إنخفاض قيمة العملة إلى زيادة الصادرات زيادة كبيرة، إذا لم تتح لها فرصة النفاذ إلى الأسواق الخارجية، وإذا لم تكن السلع القابلة للتصدير، على درجة كبيرة من الجودة والإنخفاض في السعر كي تستطيع المنافسة، كما تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى صعوبة أجراء دراسات جدوى دقيقة، وقد تعرض المستثمر لخسائر كبيرة وغير متوقعة مما يفسد المناخ الإستثماري (صندوق النقد العربي، 2006).

وكما يلاحظ من الجدول رقم (7) فقد إرتفع العجز في الحساب الجاري خلال العام 2010 ليصل 4.8 % مقارنة ب4.5% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009. ولكنه تحسن تحسناً ملحوظاً عن الفترة(2006-2008) حيث بلغ أعلى مستوى له في العام 2007 حيث بلغت بسبة العجز فيه 16.2 % كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم(7)

أهم المؤشرات الإقتصادية المرتبطة بمناخ الإستثمار في الأردن للفترة(2006-2010)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	7.9	8.5	7.6	2.3	3.1
معدل التضخم(%)	6.3	4.7	13.9	0.7-	5.0
العجز/الوفر في الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي(%)	4.0-	4.9-	2.1-	8.5-	5.4-
العجز/الفائض في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(%)	11.0-	16.2-	9.0-	4.5-	4.8-
الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (%)	23.6	21.7	22.6	41.7	46.8

* المصدر: البنك المركزي الاردني: التقرير السنوي 2010.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

3-1 المنهج العلمي:

يتألف المنهج العلمي للدراسة من مسارين متوازيين، المسارالأول ميداني جرى على مجموعة من شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن مثلت عينة الدراسة، لمعرفة مستوى الدور الذي تحققه الحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، وقد تم ذلك من خلال إستبانة وزعت على مديري هذه الشركات.

والمسارالآخر نظري، واستخدمت فيه الوثائق والتقارير الدولية والحكومية والبحوث المتوفرة، لتسليط الضوء على موضوع الدراسة، وتقديم إطارنظري لمفاهيم الدراسة.

3-2 مجتمع وعينة الدراسة:

تتكون مفردات مجتمع الدراسة من شركات الإستثمار الأجنبي المباشرفي الأردن، علمًا بأن الباحث لم يتمكن من الحصول على إطارعام أو قائمة رئيسية لمجتمع الدراسة، لتحديد عدد المجتمع الفعلي من شركات الإستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم تحديد 60 شركة من الشركات المسجلة في مؤسسة تشجيع الإستثمار لتمثل عينة الدراسة، وهي من الشركات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار، حيث تم الحصول على أسماء هذه الشركات بمساعدة أحد الموظفين في المؤسسة.

3-3 مصادر جمع البيانات:

تم الإعتماد على نوعين من المصادر للحصول على البيانات اللازمة المتعلقة بالدراسة وهي:

1- **المصادرالأولية:** والمتمثلة في المسح الميداني القائم على إستبانة للحصول على المعلومات الأولية التي تحتاجها الدراسة، والتي تمكن الباحث من الحصول على المعلومات الضرورية من عينة الدراسة.
2- **المصادرالثانوية:**تم الإعتماد على التقارير الدولية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والتقارير التي تصدرها الحكومة الأردنية، والوكالات والهيئات المختلفة، بالإضافة إلى المجلات العلمية والدراسات والبحوث والكتب وقواعد البيانات المختلفة.

3-4 أداة الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم إستبانة خاصة بموضوع البحث إعتمادًا على النموذج المطور من قبل البنك الدولي والبنك الأوروبي للتنمية وإعادة الأعمار والمسمى بـ

(Business environment and Enterprise Performance Survey "BEEPS") (Core Module,2008). وقد تم تكييف فقرات الإستبانة لكي تتلائم مع أغـراض الدراسـة، وتغطي كل الجوانب الهامة لتحقيق أهدافها.

و قد تكونت الإستبانة من جزئين هما:

الجزء الأول: خصص هذا الجزء للتعرف علـى خـصائص عينـة الدراسـة، والتـي تشمل(النشاط الإقتصادي، ومجموع رأس المال، وحجم الإستخدام، وهيكل الملكية، وبيانات معبئ الاستبانة).

الجزء الثاني: خصص هذا الجزء لجمع البيانات من مفردات عينة الدراسة، ويتكون هذا الجزء من ثمان وأربعين فقرة، تضمنت ثمان فقرات تتعلق بدور التعبير عن الرأي والمـساءلة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وسبع فقرات تتعلق بدور الإسـتقرار الـسياسي وغيـاب العنف، وثمان فقرات تتعلق بدور فاعلية الحكومة، وإحدى عشر فقرة تتعلـق بـدور النوعيـة التنظيمية، وتسع فقرات تتعلق بدور سيادة القانون، وست فقرات تتعلق بدور محاربة الفساد في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر فـي الأردن.

1-4-3 صدق وثبات أداة الدراسة

1. صدق الأداة:

قام الباحث بعرض الإستبانة على عدد من المحكمين من أساتذة الجامعات الأردنية، وتـم الأخذ بأراء المحكمين بخصوص:

1. وضوح الفقرات وسلامتها اللغوية.
2. مناسبة الفقرة للمستجيب الذي ستطبق عليه الأداة.
3. مدى إنتماء الفقرة للمجال الذي أعدت لقياسه.
4. أية ملاحظات أو إقتراحات أخرى.

وقد اخذت ملاحظاتهم بعين الإعتبار في حذف أو تعديل العبـارات، أو إضـافة عبـارات أخرى.

2. ثبات الأداة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة، تم إستخدام معادلة كرونباخ ألفا، وقد بلغ معامل الثبات ألفا لأفراد العينة كوحدة واحدة وللإستبانة بشكل عام (97%)، وهي نسبة ممتازة وأعلى من الحد المقبول وهو 60%. والجدول رقم (8) يوضح نتائج الإختبار.

جدول رقم(8)

نتائج معاملات ثبات أداة الدراسة بإستخدام إختبار كرونباخ ألفا

المتغير	معامل الثبات
التعبير عن الرأي والمساءلة	0.83
الإستقرار السياسي وغياب العنف	0.93
فاعلية الحكومة	0.97
النوعية التنظيمية	0.98
سيادة القانون	0.81
محاربة الفساد	0.75
الإستبانة ككل	0.97

3-5 مقياس التحليل:

أ- تم إعتماد مقياس ليكرت الخماسي، وهو أسلوب يستخدم لقياس الإتجاهات والسلوكيات والتفضيلات، ويستعمل في الإستبيانات وبخاصة في مجال الإحصاء، وهو يتكون من خمس درجات، وقد تم إستخدامه هنا لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الإستبانة، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (9).

جدول رقم(9)

مقياس تحديد الأهمية النسبية

الدرجة	الأهمية
1	غير مهم
2	قليل الأهمية
3	متوسط الأهمية
4	مهم
5	مهم جدًا

ب- تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولا بإستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للإستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، وذلك كالتالي:

جدول رقم(10)

مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

الدرجة	الأهمية
3.66 - فما فوق	مرتفع
2.33-3.65	متوسط
أقل من 2.33	منخفض

6-3 المعالجة الإحصائية المستخدمة:

تم إستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي وذلك بإستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS)، وتشمل مقاييس الإحصاء الوصفي(Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة إعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة تم إستخدام المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية، ولإختبار فرضيات الدراسة تم إستخدام إختبار (ت) للعينة الواحدة (One Sample T-test).

الفصل الرابع

عرض وتحليل النتائج

1-4 المقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى عرض وتحليل نتائج التحليل الإحصائي التي تم التوصل إليها، حيث يبدأ بتناول وصف خصائص عينة الدراسة، يلي ذلك عرض لأسئلة الدراسة ومن ثـم إختبـار فرضياتها.

4-2 وصف خصائص عينة الدراسة:

1. النشاط الإقتصادي:

نلاحظ من الجدول رقم (11) أن ما نسبته (44.2%) مـن المـستجيبين هـم مـن الشركات العاملة في قطاع الخدمات، في حين أن ما نسبته (34.6%) من المستجيبين هم مـن شركات القطاع التجاري، ومثلت نسبة المـستجيبين مـن شـركات القطـاع الـصناعي مـا مقدارة(21.2%) من عدد المستجيبين الكلي. مما يعني أن الشركات العاملة في قطاع الخدمات مثلت النسبة الأكبر من بين عدد الشركات الممثلة لعينة الدراسة وهذا يعكس طبيعة الإقتـصاد الأردني، حيث أنه إقتصاد خدمي بالدرجة الأولى، وتلتها نسبة الشركات العاملة فـي قطـاع التجارة، وجاءت أقل نسبة للشركات العاملة في القطاع الصناعي.

جدول رقم(11)

توزيع عينة الدراسة حسب النشاط الإقتصادي

النشاط الاقتصادي	التكرار	النسبة المئوية
صناعة	22	21.2
تجارة	36	34.6
خدمات	46	44 .2
المجموع	104	100.0

2.مجموع رأس المال:

يشير الجدول رقم (12) أن ما نسبته (44.2%) من المستجيبين هم من الشركات التـي مجموع رأس مالها ما بين 5-10 مليون دينار أردني، وبالمقابل فإن ما نـسبته(32.7%) مـن المستجيبين هم من الشركات التي مجموع رأس مالها أقل من 5 ملايين دينار أردني، وأن ما

نسبته (23.1%) من المستجيبين هم من الشركات التي مجموع رأس مالها 11 مليون دينار اردني فأكثر. وهذا يعني أن الشركات التي مجموع رأس مالها ما بين 5-10 مليون دينار أردني قد حازت على النسبة الأكبر من بين عدد الشركات الممثلة لعينة الدراسة، فيما جاءت نسبة الشركات التي مجموع رأس مالها أقل من 5 ملايين دينار أردني في المرتبة الثانية من حيث العدد الكلي، وكانت أقل نسبة هي للشركات التي مجموع رأس مالها 11 مليون دينار أردني فأكثر.

جدول رقم(12)

توزيع عينة الدراسة حسب مجموع رأس المال

مجموع رأس المال	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 ملايين دينار اردني	34	32.7
5-10 مليون دينار اردني	46	44.2
11 مليون دينار اردني فاكثر	24	23.1
المجموع	104	100.0

3.حجم الإستخدام:

يبين الجدول رقم (13) أن ما نسبته (40.4%) من المستجيبين هم من الشركات التي حجم الإستخدام فيها ما بين 50-99 موظفا، وبالمقابل فإن ما نسبته(34.6 %) من المستجيبين هم من الشركات التي حجم الإستخدام فيها أقل من 50 موظفا، وأن ما نسبته (25.0%) من المستجيبين هم من الشركات التي حجم الإستخدام فيها 100 موظف فأكثر.

ولأغراض هذه الدراسة، فقد صنفت الشركات إلى شركات صغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم، تبعًا لحجم الإستخدام في هذه الشركات وذلك كالتالي:

- إذا كان حجم الإستخدام (أقل من 50 موظفا")، فإن الشركة صغيرة الحجم.
- إذا كان حجم الإستخدام (50-99 موظفا")، فإن الشركة متوسطة الحجم.
- إذا كان حجم الإستخدام (100 موظف فأكثر)، فإن الشركة كبيرة الحجم.

وبناء على الجدول أدناه، فإن الشركات متوسطة الحجم قد مثلت النسبة الأكبر في عينة الدراسة، تلتها الشركات صغيرة الحجم من حيث النسبة، وجاءت نسبة الشركات كبيرة الحجم في المرتبة الأخيرة من بين الشركات الممثلة لعينة الدراسة.

الجدول رقم(13)

توزيع عينة الدراسة حسب حجم الإستخدام

حجم الإستخدام	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 50 موظفاً	36	34.6
50- 99 موظفاً	42	40.4
100 موظف فاكثر	26	25.0
المجموع	104	100.0

4. هيكل الملكية:

نلاحظ من الجدول رقم (14) أن ما نسبته (82.7%) من المستجيبين هم من الشركات ذات الإستثمار الأجنبي الأردني المشترك، في حين أن مانسبته (17.3%) من المستجيبين هم من الشركات ذات الإستثمار الأجنبي بالكامل، وهذا يعني أن غالبية الشركات في عينة الدراسة هي شركات ذات ملكية أجنبية أردنية مشتركة، أما الشركات ذات الملكية الأجنبية بالكامل فقد جاءت نسبتها في المرتبة الثانية من بين عدد الشركات في العينة.

جدول رقم(14)

توزيع عينة الدراسة حسب هيكل الملكية

هيكل الملكية	التكرار	النسبة المئوية
أجنبية بالكامل	18	17.3
أجنبية أردنية مشتركة	86	82.7
المجموع	104	100.0

5- بيانات معبئ الإستبانة:

أ.المستوى الوظيفي:

يبين الجدول رقم(15) أن ما نسبته (76%) من إجمالي المستجيبين هم بدرجة (مــدير)، وبالمقابل فإن ما نسبته (11.5%) من المستجيبين هم بدرجة (نائب مدير عام)، بينما شــكل المستجيبون بدرجة (مدير عام) ما نسبته (8.6%) من إجمالي المستجيبين، في حين أن ما نسبته(2.9%) من المستجيبين هم بدرجة (مدير تنفيذي)، أما أقل نــسبة للمــستجيبين فقــد جاءت من درجة (عضو مجلس إدارة) ومثلت ما مقداره (1%) من إجمالي المستجيبين.

جدول رقم(15)

توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدير تنفيذي	3	2.9
عضو مجلس إدارة	1	1.0
مدير عام	9	8.6
نائب مدير عام	12	11.5
مدير	79	76.0
المجموع	104	100.0

ب. المستوى التعليمي:

يتضح من الجدول رقم (16) أن ما نسبته(79.8%) من إجمالي المستجيبين هــم مــن حملة شهادة البكالوريوس، يلي ذلك حملة شــهادة الماجــستير وبنــسبة بلغــت(9.6%)، وبالمقابل فإن ما نسبته(4.9%) من المستجيبين هم من حملة شهادة الدبلوم العالي، أمــا حملــة شهادة الدكتوراه فقد جاءت نسبتهم(3.8%)من إجمالي المستجيبين، وكانت أقل نــسبة لحــاملي شهادة دبلوم كلية مجتمع إذ بلغت(1.9%)من العدد الإجمالي للمستجيبين.

جدول رقم(16)

توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم كلية مجتمع	2	1.9
بكالوريوس	83	79.8
دبلوم عالي	5	4.9
ماجستير	10	9.6
دكتوراه	4	3.8
المجموع	104	100.0

ج. سنوات الخبرة:

يشير الجدول رقم(17) أن النسبة الغالبة من المستجيبين هم ممن تزيد خبراتهم عن 10 سنوات حيث بلغت هذه النسبة(59.6%)، مما يدل على أن معظم المستجيبين تتوفر لديهم خبرات واسعة، وبالمقابل فإن ما نسبته(23.1%) من المستجيبين تتراوح خبراتهم ما بين 5-10 سنوات، أما نسبةالمستجيبين التي تقل خبراتهم عن5 سنوات فقد بلغت (17.3%) من العدد الإجمالي للمستجيبين.

جدول رقم(17)

توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من خمس سنوات	18	17.3
5-10 سنوات	24	23.1
أكثر من 10 سنوات	62	59.6
المجموع	104	100.0

4-3 نتائج الإجابات على أسئلة الدراسة:

لقد تم إستخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لوصف إجابات أفراد عينة الدراسةعلى الأسئلة، وتم توضيح الإجابات كالتالي:

السؤال الرئيسي:

ما مستوى الدور الذي تحققه الحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمارالأجنبي المباشرفي الأردن؟

جدول رقم (18)

توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الرئيسي

الرقم	عوامل الحاكمية	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	الترتيب
2	الإستقرارالسياسي وغياب العنف	4.15	0.72	مرتفع	1
3	فاعلية الحكومة	3.98	0.79	مرتفع	2
4	النوعية التنظيمية	3.95	0.84	مرتفع	3
5	سيادة القانون	3.57	0.54	متوسط	4
6	محاربة الفساد	3.33	0.50	متوسط	5
1	التعبير عن الرأي والمساءلة	3.07	0.45	متوسط	6
	المتوسط الحسابي العام	3.68	0.64	مرتفع	

يتضح من معطيات الجدول رقم (18) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.07-4.15)، حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للعامل رقم (2) والتي ينص على:" الإستقرار السياسي وغياب العنف" بمتوسط حسابي بلغ(4.15)، وأن أدنى متوسط حسابي كان للعامل رقم (1) والتي ينص على:" التعبير عن الرأي والمساءلة" بمتوسط حسابي بلغ(3.07).

كما يتضح من الجدول ذاته أن المتوسطات الحسابية لإجابات العينة كوحدة واحدة كانت أكبر من المتوسط الفرضي(test value=3)، وهذا يشير الى أن تقييم المستجيبين لهذه العوامل كان إيجابيا. أما بالنسبة لمستوى الدورالذي تحققه الحاكمية في جذب الإستثمارالأجنبي

المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر فقد جاء هذا الدور بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة(3.68).

السؤال الفرعي الأول:

ما مستوى الدور الذي يحققه التعبيرعن الرأي والمساءلة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن؟

جدول رقم (19)

توزيع إجابات أفراد عينة الدراسةعلى السؤال الفرع الأول

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	الترتيب
8	وجود الشفافية في السياسات الحكومية وإمكانية التنبؤ بأي تغيير فيها.	3.62	0.51	متوسط	1
1	إهتمام الحكومة برأي القطاع الخاص في حالة إجراء تغييرات مهمة في القوانين والسياسات التي قد تؤثر على بيئة عمله.	3.15	0.50	متوسط	2
7	قدرة الشركة على الحصول والإطلاع على المعلومات الخاصة بالتشريعات والقوانين المؤثرة على عملها.	3.11	0.48	متوسط	3
2	سهولة التفاوض مع الحكومة عند وجود أي معيقات تؤثر على عمل الشركة.	3.01	0.38	متوسط	4
3	قدرة الشركة على الإنضمام إلى التنظيمات والنقابات والغرف التجارية والصناعية وإستفادة الشركة من خدماتها.	3.00	0.39	متوسط	5
6	وجود صفحات حرة للإعلام.	2.98	0.39	متوسط	6
5	وجود مساءلة للمسؤولين الحكوميين في إدارات الدولة.	2.91	0.42	متوسط	7
4	وجود إنتخابات حرة ونزيهة للمناصب الهامة في الدولة.	2.75	0.54	متوسط	8
	المتوسط الحسابي العام	3.07	0.45	متوسط	

يتضح من معطيات الجدول رقم (19) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (2.75–3.62)، حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم(8) والتي تنص على:" وجود الشفافية في السياسات الحكومية وإمكانية التنبؤ بأي تغيير فيها" بمتوسط حسابي بلغ(3.62)، وأن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (4) والتي تنص على:" وجود إنتخابات حرة ونزيهة للمناصب الهامة في الدولة" بمتوسط حسابي بلغ(2.75).

كما يتضح من الجدول ذاته أن المتوسطات الحسابية لاجابات العينة كوحدة واحدة كانت اكبر من المتوسط الفرضي(test value=3)، وهذا يشيرإلى أن تقييم المستجيبين لهذه الفقرات كان إيجابيا. أما بالنسبة لمستوى الدور الذي يحققه التعبيرعن الرأي والمساءلة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظ مدراء شركات الإستثمارالأجنبي المباشر فقد جاء هذا الدور بمستوى متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة(3.07).

السؤال الفرعي الثاني:

ما مستوى الدور الذي يحققه الإستقرار السياسي وغياب العنف في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ؟

جدول رقم (20)

توزيع إجابات أفراد عينة الدراسةعلى السؤال الفرعي الثاني

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	الترتيب
1	وجود الثقة في إستقرارالحكومة وعدم تهديد بقاءها عن طريق وسائل غير دستورية.	4.74	0.44	مرتفع	1
5	خلو البلد من الإضطرابات الإجتماعية والصراعات الداخلية.	4.41	0.49	مرتفع	2
2	إنعدام خطر مصادرة الممتلكات أو التأميم الإجباري ومصادرة أرباح الشركات الأجنبية.	4.17	0.78	مرتفع	3
4	وجود الثقة في التصرفات المتوقعة من الحكومات المتعاقبة تجاه الإستثمارات الأجنبية.	4.10	0.84	مرتفع	4

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	الترتيب
3	الشعور بالأمان وعدم وجود مخاطر أمنية تهدد ممتلكات الشركة أو حياة موظفيها.	4.01	0.86	مرتفع	5
6	وجود علاقات ممتازة مع دول الجوار والدول الأخرى.	3.89	0.80	مرتفع	6
7	إلتزام البلد بما يعقده من إتفاقيات مع الدول الأخرى.	3.75	0.81	مرتفع	7
	المتوسط الحسابي العام	4.15	0.72	مرتفع	

يتضح من معطيات الجدول رقم (20) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.75-4.74)، حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم(1) والتي تنص على:" وجود الثقة في إستقرارالحكومة وعدم تهديد بقاءها عن طريق وسائل غير دستورية" بمتوسط حسابي بلغ(4.74)، وأن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (7) والتي تنص على:" إلتزام البلد بما يعقده من إتفاقيات مع الدول الأخرى." بمتوسط حسابي بلغ(3.75).

كما يتضح من الجدول ذاته أن المتوسطات الحسابية لإجابات العينة كوحدة واحدة كانت أكبر من المتوسط الفرضي(test value=3)، وهذا يشير إلى أن تقييم المستجيبين لهذه الفقرات كان إيجابيا. أما بالنسبة لمستوى الدور الذي يحققه الإستقرارالسياسي وغياب العنف في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الأستثمار الأجنبي المباشر، فقد جاء هذا الدور بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة(**4.15**).

السؤال الفرعي الثالث:

ما مستوى الدور الذي تحققه فاعلية الحكومة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الإجنبي المباشر في الأردن ؟

جدول رقم (21)

توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الفرعي الثالث

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	الترتيب
5	توفر بنية تحتية وخدمات عامة (إتصالات، مياه، كهرباء، نقل،مطارات، موانئ...) بحالة ممتازة.	4.61	0.49	مرتفع	1
8	التطبيق الفعال للسياسات الحكومية وإلتزام الحكومة تجاهها.	4.27	0.70	مرتفع	2
1	وجود إدارة ضريبية فعالة ومساعدة في تشجيع قطاع الأعمال.	3.95	0.92	مرتفع	3
3	وجود بنك مركزي يتمتع بالإستقلالية والفاعلية في جميع مهامه.	3.90	0.91	مرتفع	4
4	توفر سوق مالي متطور.	3.85	0.87	مرتفع	5
2	وجود إدارة جمركية تتميز بكفاءة وجودة عالية في أداء مهامها.	3.79	0.82	مرتفع	6
6	وجود أيدي عاملة ماهرة ومدربة.	3.76	0.83	مرتفع	7
7	إتباع سياسات توظيف فعالة تعتمد على الكفاءة والنزاهة في جهاز الخدمة المدنية.	3.71	0.78	مرتفع	8
	المتوسط الحسابي العام	3.98	0.79	مرتفع	

يتضح من معطيات الجدول رقم (21) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.71-4.61)، حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم(5) والتي تنص على:" توفر بنية تحتية وخدمات عامة (اتصالات، مياه، كهرباء، نقل،مطارات، موانئ...) بحالة ممتازة."

بمتوسط حسابي بلغ(4.61)، وأن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (7) والتـــي تــنص على:" إتباع سياسات توظيف فعالة تعتمد على الكفاءة والنزاهة في جهـــاز الخدمـــة المدنيـــة." بمتوسط حسابي بلغ(3.71).

كما يتضح من الجدول ذاته أن المتوسطات الحسابية لإجابات العينة كوحـــدة واحـــدة كانت أكب من المتوسط الفرضي(test value=3)، وهذا يشير الى أن تقييم المستجيبين لهـــذه الفقرات كان إيجابيًا. أما بالنسبة لمستوى الدور الذي تحققه فاعلية الحكومة في جذب الإستثمار الاجنبي المباشرمن وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر فقد جاء هـــذا الـــدور بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة(3.98).

السؤال الفرعي الرابع:

ما مستوى الدور الذي تحققه النوعية التنظيمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ؟

جدول رقم (22)

توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الفرعي الرابع

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	الترتيب
4	وجود سياسات سليمة على مستوى الإقتصاد الكلـــي(ســـعر الصرف،التـــضخم، عجـــز الموازنة...).	4.60	0.49	مرتفع	1
10	ســـهولة إجـــراءات تأســـيس المـــشاريع الإستثمارية والأعمال التجارية.	4.25	0.72	مرتفع	2
7	وجود سياسات ضريبية عادلة ومشجعة لنمو الأعمال.	3.95	0.92	مرتفع	3
8	عدم تضارب التشريعات واللوائح التي تنظم عمل القطاع الخاص.	3.92	0.90	مرتفع	4

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	الترتيب
5	عدم وجود تدخل حكومي في رسم سياسة الأرباح والعوائد للشركات الأجنبية.	3.90	0.89	مرتفع	5
11	وجود تشريعات للتجارة الخارجية مواكبة للتطورات الإقتصادية الدولية.	3.88	0.87	مرتفع	6
9	عدم وجود تدخل حكومي في سياسة المبيعات والتسعير.	3.88	0.87	مرتفع	7
2	عدم وجود تدخل حكومي في سياسة التوظيف والأجور بالنسبة للقطاع الخاص.	3.83	0.90	مرتفع	8
1	وجود تشريعات عمالة ملائمة لأرباب العمل والعمال.	3.80	0.91	مرتفع	9
6	عدم وجود تدخل حكومي في حالة الإندماجات مع شركات محلية أو أجنبية.	3.76	0.92	مرتفع	10
3	وجود تشريعات بيئية ملائمة لعمل القطاع الخاص.	3.70	0.88	مرتفع	11
	المتوسط الحسابي العام	3.95	0.84	مرتفع	

يتضح من معطيات الجدول رقم (22) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.70-4.60)، حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم(4) والتي تنص على:" وجود سياسات سليمة على مستوى الإقتصاد الكلي(سعر الصرف،التضخم، عجز الموازنة...)". بمتوسط حسابي بلغ(4.60)، وأن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (3) والتي تنص على:" وجود تشريعات بيئية ملائمة لعمل القطاع الخاص." بمتوسط حسابي بلغ(3.70).

كما يتضح من الجدول ذاته أن المتوسطات الحسابية لإجابات العينة كوحدة واحدة كانت أكبر من المتوسط الفرضي(test value=3)، وهذا يشيرإلى أن تقييم المستجيبين لهذه الفقرات كان إيجابيًا. أمابالنسبة لمستوى الدور الذي تحققه النوعية التنظيمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر فقد جاء هذا الدور بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة(3.95).

السؤال الفرعي الخامس:

ما مستوى الدور الذي تحققه سيادة القانون في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ؟

جدول رقم (23)

توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الفرعي الخامس

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	الترتيب
4	وجود نظام قضائي يحمي العقود وحقوق الملكية الفكرية والصناعية والأصول المالية.	4.51	0.65	مرتفع	1
1	وجود نظام قضائي عادل ومستقل.	4.26	0.82	مرتفع	2
2	وجود جهاز قضائي سريع في البت لحل القضايا والمنازعات التجارية.	3.65	0.62	متوسط	3
7	إعتماد التحكيم كوسيلة من وسائل حل المنازعات التجارية.	3.49	0.59	متوسط	4
3	وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ قراراته عند إقرارها.	3.33	0.47	متوسط	5
6	إحترام القانون من قبل الحكومة فيما يخص العقود بينها وبين القطاع الخاص وعدم النكوص عنها.	3.26	0.44	متوسط	6
5	وجود قوانين فعالة تمنع الإحتكار وتؤكد على حرية المنافسة.	3.16	0.37	متوسط	7
8	عدم وجود تأثير على الحكومة عند صياغة القوانين المتعلقة بعمل القطاع الخاص من قبل مجموعات معينة(وجاهات إجتماعية، شخصيات نافذة، أصحاب شركات كبيرة..).	2.93	0.32	متوسط	8
	المتوسط الحسابي العام	3.57	0.54	متوسط	

يتضح من معطيات الجدول رقم (23) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (2.93-4.51)، حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم(4) والتي تنص على:" وجود نظام قضائي يحمي العقود وحقوق الملكية الفكرية والصناعية والأصول المالية." بمتوسط حسابي بلغ(4.51)، وأن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (8) والتي تنص على:" عدم وجود تأثير على الحكومة عند صياغة القوانين المتعلقة بعمل القطاع الخاص من قبل مجموعات معينة(وجاهات إجتماعية، شخصيات نافذة، أصحاب شركات كبيرة..)". بمتوسط حسابي بلغ(2.93).

كما يتضح من الجدول ذاته أن المتوسطات الحسابية لإجابات العينة كوحدة واحدة كانت أكبرمن المتوسط الفرضي(test value=3)، وهذا يشير إلى أن تقييم المستجيبين لهذه الفقرات كان إيجابيًا. أما بالنسبة لمستوى الدور الذي تحققه سيادة القانون في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر فقد جاء هذا الدوربمستوى متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة(3.57).

السؤال الفرعي السادس:

ما مستوى الدور الذي تحققه محاربة الفساد في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن؟

جدول رقم (24)

توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الفرعي السادس

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	الترتيب
2	حصول الشركة على تصريح أو إذن دون دفع أي مبالغ غير رسمية مقابل الحصول عليه.	4.38	0.64	مرتفع	1
4	التعامل مع الجهات الضريبية دون دفع أي مبالغ غير قانونية.	3.81	0.94	مرتفع	2
5	التعامل مع الجهات الجمركية دون دفع أي مبالغ غير قانونية.	3.30	0.46	متوسط	3

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	الترتيب
1	حصول الشركة على الخدمات والمنافع العامة من الدوائر الحكومية دون دفع أي رشاوى أو عمولات للحصول عليها.	2.97	0.17	متوسط	4
3	حصول الشركة على العقود والمناقصات الحكومية بدون دفع أي مبالغ غير قانونية.	2.89	0.31	متوسط	5
6	التعامل مع المحاكم والجهات القضائية دون دفع أي مبالغ غير قانونية كرشاوى لحل أي نزاع تتعرض له الشركة.	2.64	0.48	متوسط	6
	المتوسط الحسابي العام	3.33	0.50	متوسط	

يتضح من معطيات الجدول رقم (24) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (4.38-2.64)، حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم(2) والتي تنص على:" حصول الشركة على تصريح أو إذن دون دفع أي مبالغ غير رسمية مقابل الحصول عليه." بمتوسط حسابي بلغ(4.51)، وأن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (1) والتي تنص على:" التعامل مع المحاكم والجهات القضائية دون دفع أي مبالغ غير قانونية كرشاوى لحل أي نزاع تتعرض له الشركة " بمتوسط حسابي بلغ(2.64).

كما يتضح من الجدول ذاته أن المتوسطات الحسابية لإجابات العينة كوحدة واحدة كانت أكبر من المتوسط الفرضي(test value=3)، وهذا يشير إلى أن تقييم المستجيبين لهذه الفقرات كان إيجابيًا. أما بالنسبة لمستوى الدور الذي تحققه محاربة الفساد في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر فقد جاء هذا الدور بمستوى متوسط، حيث بلغ المتوسط العام الحسابي لإجابات أفراد العينة(3.33).

4-4 نتائج إختبار فرضيات الدراسة:

لإختبار فرضيات الدراسة تم إستخدام إختبار (ت) للعينة الواحدة (One Sample T-test)، والجدول رقم (25) يوضح نتائج إختبار الفرضيات كالتالي:

جدول رقم (25)

اختبار (ت) للعينة الواحدة (One Sample T-test)

لفرضيات الدراسة

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية	نتيجة الفرضية
الفرضية الرئيسية						
3.68	0.48	14.851	1.96	103	0.000	رفض
الفرضية الفرعية الاولى						
3.07	0.307	2.191	1.96	103	0.031	رفض
الفرضية الفرعية الثانية						
4.15	0.625	18.809	1.96	103	0.000	رفض
الفرضية الفرعية الثالثة						
3.98	0.729	13.690	1.96	103	0.000	رفض
الفرضية الفرعية الرابعة						
3.95	0.785	12.352	1.96	103	0.000	رفض
الفرضية الفرعية الخامسة						
3.57	0.369	15.847	1.96	103	0.000	رفض
الفرضية الفرعية السادسة						
3.33	0.379	8.906	1.96	103	0.000	رفض

* دالة إحصائياً عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) متوسط الاجابات للمقياس الافتراضي (3)

ومن الجدول أعلاه نلاحظ ان نتائج اختبار الفرضيات كما يلي:

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد دور للحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الإردن.

يتضح من نتائج إختبار (ت) للعينة الواحدة، والمبينة في الجدول (25) أن للحاكمية دوراً في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، حيث بلغ متوسط الإجابات على الفقرات (3.68)، وهو أعلى من متوسط المقياس الإفتراضي (3).

وأثبتت نتائج إختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس الإفتراضي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (14.851) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية، وبناءاً عليه نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على" لايوجد دور للحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن"، ونقبل الفرضية البديلة للدراسة والتي تنص على"يوجد دور للحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن".

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد دور للتعبير عن الرأي والمساءلة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

يتضح من نتائج إختبار (ت) للعينة الواحدة، والمبينة في الجدول (25) أنه يوجد دور للتعبير عن الرأي والمساءلة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، حيث بلغ متوسط الإجابات على الفقرات (3.07)، وهو أعلى من متوسط المقياس الإفتراضي (3).

وأثبتت نتائج إختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس الإفتراضي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (2.191) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية، وبناءاً عليه نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على"لايوجد دور للتعبير عن الرأي والمساءلة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن "، ونقبل الفرضية البديلة

والتي تنص على" يوجد دور للتعبير عن الرأي والمساءلة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ".

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد دور للإستقرار السياسي وغياب العنف في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

يتضح من نتائج إختبار (ت) للعينة الواحدة، والمبينة في الجدول (25) أنه يوجد دور للإستقرار السياسي وغياب العنف في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، حيث بلغ متوسط الإجابات على الفقرات (4.15)، وهو أعلى من متوسط المقياس الإفتراضي (3).

وأثبتت نتائج إختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس الإفتراضي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (18.809) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية، وبناءاً عليه نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على" لا يوجد دور للإستقرار السياسي وغياب العنف في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن"، ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على" يوجد دور للإستقرار السياسي وغياب العنف في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن".

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد دور لفاعلية الحكومة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

يتضح من نتائج إختبار (ت) للعينة الواحدة، والمبينة في الجدول (28) أنه يوجد دور لفاعلية الحكومة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، حيث بلغ متوسط الإجابات على الفقرات (3.98)، وهو أعلى من متوسط المقياس الإفتراضي (3).

وأثبتت نتائج إختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس الإفتراضي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (13.690) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية، وبناءاً عليه نرفض الفرضية الصفرية

والتي تنص على" لا يوجد دور لفاعلية الحكومة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن"، ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على" يوجد دور لفاعلية الحكومة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن".

الفرضية الفرعية الرابعة:

لا يوجد دور للنوعية التنظيمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

يتضح من نتائج إختبار (ت) للعينة الواحدة، والمبينة في الجدول (25) أنه يوجد دور للنوعية التنظيمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، حيث بلغ متوسط الإجابات على الفقرات (3.95)، وهو أعلى من متوسط المقياس الإفتراضي (3).

وأثبتت نتائج إختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس الإفتراضي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (12.352) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية، وبناءاً عليه نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على" لا يوجد دور للنوعية التنظيمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن "، ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على" يوجد دور للنوعية التنظيمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن".

الفرضية الفرعية الخامسة:

لا يوجد دور لسيادة القانون في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

يتضح من نتائج إختبار (ت) للعينة الواحدة، والمبينة في الجدول (25) أنه يوجد دور لسيادة القانون في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، حيث بلغ متوسط الإجابات على الفقرات (3.57)، وهو أعلى من متوسط المقياس الإفتراضي (3).

وأثبتت نتائج إختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس الإفتراضي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (15.847) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية، وبناءاً عليه نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على"لا يوجد دور لسيادة القانون في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن "، ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على" يوجد دور لسيادة القانون في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ".

الفرضية الفرعية السادسة:

لا يوجد دور لمحاربة الفساد في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

يتضح من نتائج إختبار (ت) للعينة الواحدة، والمبينة في الجدول (25) أنه يوجد دور لمحاربة الفساد في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، حيث بلغ متوسط الإجابات على الفقرات (3.33)، وهو أعلى من متوسط المقياس الإفتراضي (3).

وأثبتت نتائج إختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس الإفتراضي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (8.906) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية، وبناءاً عليه نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على" لا يوجد دور لمحاربة الفساد في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن "، ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على" يوجد دور لمحاربة الفساد في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ".

الفصل الخامس

ملخص النتائج والتوصيات

سنستعرض في هذا الفصل ملخص نتائج الدراسة والتوصيات الضرورية، وإتجاهات البحث المستقبلية.

1-5 ملخص النتائج:

اجريت هذه الدراسة بهدف التعرف على مستوى الدور الذي تحققه الحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن. ومن خلال التحليل الإحصائي وإختبار فرضيات الدراسة توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. أظهرت النتائج بشكل عام أن الحاكمية تحقق دوراً في جذب الإستثمار الأجنبي المباشروهذا الدور بمستوى مرتفع. ويمكن تفسير ذلك بأن هذا الدور الذي تحققه الحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، قد جاء بسبب خصائصها المتمثلة بوجود الإستقرار السياسي والإقتصادي،وتأمين حقوق الملكية، وخلق الأطر القانونية والتشريعية السليمة لقطاع الأعمال، ووجود مؤسسات حكومية تعمل بكفاءة وفاعلية، بالإضافة إلى وجود نظام قضائي فعال وشفاف، وكل هذه العوامل تساهم في خلق مناخ إستثماري أكثر أمنًا وإستقرارًا، وأقل مخاطرة، مناخاً يعزز الشعور بالثقة والإطمئنان لدى المستثمرين ويضمن لمشاريعهم الإستمرار والنجاح.

2. كان ترتيب الأهمية النسبية لمستوى الدور الذي تحققه عوامل الحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء الشركات هو:

الإستقرار السياسي وغياب العنف بمستوى مرتفع، وفاعلية الحكومة بمستوى مرتفع، والنوعية التنظيمية بمستوى مرتفع، وسيادة القانون بمستوى متوسط، ومحاربة الفساد بمستوى متوسط، والتعبير عن الرأي والمساءلة بمستوى متوسط.

ويمكن تفسير هذه النتيجة، بأن عامل الإستقرار السياسي وغياب العنف قد أحتل المرتبة الأولى من حيث أهمية الدور الذي يحققه في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وبمستوى مرتفع، بسبب الأوضاع الراهنة التي تشهدها المنطقة على المستوى السياسي والأمني، والتي بدورها انعكست على طبيعة إجابات أفراد عينة الدراسة. كما أنه في ظل غياب الإستقرار السياسي وإفتقار الدولة له، يؤدي هذا إلى وجود حالة من عدم التأكد وإرتفاع درجة المخاطرة للمشروع الإستثماري، كما أن الدولة التي تشهد إضطرابات داخلية تسود فيها حالة من عدم الشعور بالأمان، بسبب مخاطر أمنية قد تهدد ممتلكات الشركة الأجنبية وحياة موظفيها.

ومما أعطى عامل الإستقرار السياسي هذا الدور، كونه يضم مكوناً هاماً وهو طبيعة العلاقات السياسية للدولة المضيفة للإستثمار مع دول الجوار والدول الأخرى، لأن هذه العلاقات السياسية تعتبر محوراً هاماً في تنظيم العلاقات الإقتصادية، وما يترتب عليها من مواثيق وإتفاقيات إقتصادية ثنائية بين هذه الدولة والدول الأخرى، إذ أن وجود الإستثمارات الأجنبية المباشرة والممارسات المرتبطة بها تصبح رهناً بأي ردة فعل، أو أي خلاف سياسي قد يشوب طبيعة العلاقات السياسية بين هذه الدول مستقبلاً.

وجاء عامل فاعلية الحكومة في المرتبة الثانية وبمستوى مرتفع، ويمكن تفسير ذلك لكون وجود الفاعلية في أداء الحكومة، يعني أن لديها القدرة على خلق مؤسسات فاعلة، تعزز أداء جهاز الخدمة المدنية وتحسن في أداءه، كما يعني أن لديها سياسات سليمة تستطيع من خلالها أن تضمن الإستقرار والفاعلية للتشريعات والقوانين التي تهم قطاع الأعمال، وتولد لدى المتعاملين فيه الشعور بالثقة والإطمئنان.

أما عامل الجودة التنظيمية فقد جاء في المرتبة الثالثة وبمستوى مرتفع، لكونه يرتبط بالسياسات والتنظيمات الحكومية وشكل التدخل الحكومي في عمل القطاع الخاص، وبيئة الأعمال. فالإفراط في التنظيم ووجود البيروقراطية الزائدة في الدوائر الحكومية المرتبطة ببيئة الإستثمار، تؤدي إلى نفور المستثمرين الفعليين، وعزوف المستثمرين المحتملين عن دخول السوق، فمثلاً عند وجود تعقيدات في الإجراءات الإدارية لتسجيل الشركات، تكون العملية طويلة ومعقدة، وتضطر أغلب هذه الشركات إلى تحمل تكاليف إضافية نتيجة هذه البيروقراطية.

وجاء عامل سيادة القانون في المرتبة الرابعة وبمستوى متوسط، ويعزى هذا لكون سيادة القانون تعتبر من الأولويات التي تضعها الشركات الأجنبية في عين الإعتبار عند إتخاذها أي قرار إستثماري، لأن سيادة القانون فيه ضمان لحقوق الملكية، والتي يضمنها وجود جهاز قضائي نزيه ومستقل وثابت يصون الحقوق وينصف الأطراف المتنازعة.

وقد جاء عامل محاربة الفساد في المرتبة الخامسة وبمستوى متوسط، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المستثمر ربما يقبل أن يدفع مبالغ غيرقانونية قد تطلب منه في بعض الدوائر الحكومية في سبيل إنجاز بعض المعاملات أو الإجراءات المتعلقه بمشروعة الإستثماري، وذلك حتى يتحاشى أي تأخير أو تعقيد قد يعترض سيرعمله، وخصوصاً إذا كانت مردوية المشروع الإستثماري جيدة بالنسبة له.

أما عامل التعبير عن الرأي والمساءلة فقد جاء في المرتبة السادسة والأخيرة، وبمستوى متوسط. ويمكن أن يكون هذا راجعاً إلى عدم الإهتمام الكبير الذي يوليه المستثمر لبعض

العناصر التي يتضمنها هذا العامل مثل الحريات المدنية، وحرية الإعلام، وطبيعة النظام السياسي إن كان نظاماً انتخابياً أم غير إنتخابي، بقدر ما يهمه الإستقرار السياسي والأمني الذي يوفره هذا النظام.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد يمكن أن يختلف ترتيب الأهمية النسبية ومستوى الدور الذي يحققه كل عامل من هذه العوامل في جذب الإستثمار الأجنبي المباش من بلد الى آخر، بحسب طبيعة الظروف السياسية والإقتصادية والمؤسسية الموجودة في كل بلد.

3.كان أعلى المتوسطات الحسابية للعناصر الفرعية لعوامل الحاكمية من حيث الأهمية النسبية على النحو التالي:

وجود الثقة في إستقرار الحكومة وعدم تهديد بقاءها عن طريق وسائل غير دستورية، وجود الشفافية في السياسات الحكومية وإمكانية التنبؤ بأي تغيير فيها، توفر بنية تحتية وخدمات عامة بحالة ممتازة، وجود سياسات سليمة على مستوى الإقتصاد الكلي، وجود نظام قضائي يحمي العقود وحقوق الملكية الفكرية والصناعية والأصول المالية، حصول الشركة على تصريح أو إذن دون دفع أي مبالغ غير رسمية مقابل الحصول عليه.

5-2 التوصيات:

في ضوء النتائج أعلاه يوصي الباحث بما يلي:

1. ضرورة بذل الجهود من أجل تبني وترسيخ مبدأ الحاكمية على مستوى الدولة والمؤسسات الحكومية المختلفة، كون الإلتزام بتطبيق مبدأ الحاكمية يحقق مكاسب كبيرة على صعيد نمو القطاع الخاص، ويقلل من كلفة ومخاطر الإستثمار والأعمال، ويشجع المستثمرين على القيام بنشاطات إستثمارية جديدة، وإستمرارية وتوسيع النشاطات القائمة.
2. دراسة ومراجعة الوضع التنافسي للأردن، والذي تعكسه المؤشرات والتقارير الدولية المتعلقة بمناخ الإستثمار، مثل مؤشر الحاكمية، والمؤشر المركب للمخاطر القطرية، ومؤشر الشفافية، وتقرير التنافسية العالمي،و تقرير ممارسة الأعمال، بهدف معرفة نقاط القوة والسعي لتعزيزها، والوقوف على نقاط الضعف والسعي لحلها، كون هذه المؤشرات والتقارير تعتبر مرجعاً مهماً للمستثمرين الأجانب عند إتخاذ قراراتهم الإستثمارية.
3. ضرورة الإستمرار في السياسات المتعلقة بالإستقرار الإقتصادي، لكون قرارات المستثمرين تتصف بالحساسية تجاه هذه السياسات.
4. تعزيز الشفافية في السياسات الحكومية، والعمل على وضوح القواعد واللوائح المنظمة لعملية الإستثمار، وعدم التضارب في تطبيقها.
5. التركيز على الإستثمار الحكومي الجيد في مجال البنية التحتية، وتحسين جودة الخدمات العامة، كونها تلعب دوراً مهماً في تخفيض تكلفة الإنتاج، ورفع القدرة التنافسية للشركات.
6. ضرورة إستغلال المناخ السياسي الداخلي المستقر في الأردن بالرغم من المحيط السياسي المضطرب على مستوى الإقليم، من خلال حملات الترويج المستمرة للفرص الإستثمارية، من أجل جلب المزيد من الإستثمارات ورؤوس الأموال وبالذات العربية منها والخليجية.
7. تحسين فعالية النظام القضائي وتعزيز سيادة القانون، لما فيه من ضمان لحقوق الملكية والتي تعتبر من الأولويات المهمة التي تضعها الشركات الأجنبية في عين الإعتبار عند إتخاذها أي قرار إستثماري.
8. العمل على إجراء المزيد من الإصلاحات في محاربة الفساد بوضع التشريعات ومدونات سلوك الفساد.

5-3 إتجاهات البحث المستقبلية

1.يمكن للباحثين إجراء دراسة تهدف إلى التعـرف علـى أهميـة الحاكميـة المؤسسية لدى الشركات المحلية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر. و يمكن أيضاً إجراء دراسة لمعرفة أهمية الإستثمار الأجنبـي المباشـر فـي تعزيـز الحاكميـة المؤسسيه لدى الشركات المحلية.

2. يمكن للباحثين إجراء دراسة لكل عامل من عوامل الحاكمية علـى حـده، بحيث تركز على أثر وأهمية هذا العامل فـي جـذب الإسـتثمار الأجنبـي المباشر.

3.يمكن للباحثين إجراء دراسة تتعلق بتأثير الحاكمية في البلـدان الناميـة علـى حجم المساعدات الدولية التي تحصل عليها هذه البلدان.

قائمة المراجع

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

بلخيري، كمال، (2007)، متطلبات الادارة الرشيدة والتنمية في الوطن العربي، **ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي**،جامعة سطيف، الجزائر، ص 415-416

توفيق، رواية، (2005)، **الحكم الراشد والتنمية في افريقيا**، معهد البحوث والدراسات الافريقيه،ط1، القاهرة، مصر، ص26.

بو حنية، قوي،(2004)، نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية، **الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية**، جامعة ورقلة، الجزائر، ص11-12.

خضر، حسان،(2004)، الاستثمار الاجنبي المباشر: تعاريف وقضايا، **سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط**، الكويت.

الزبيدي، حسن، (2002)،**العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة**، دار الكتاب الجامعي،الأمارات العربية المتحدة.

شعراوي، سلوى،(1999)، مفهوم ادارة شؤون الدولة والمجتمع-الحكم الراشد-، **مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات العربية**، ع 248، ص109.

عبدالقادر، علي،(2004)، "**محددات الاستثمار الاجنبي المباشر**"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص5.

العيسوي،إبرهيم، (2003)،**التنمية في عالم متغير:دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق، القاهرة، مصر.

الفرجاني، سالم،(2007)، "**سبل تشجيع وتسهيل الاستثمار الاجنبي المباشر نحو افريقيا**"، المعهد العالي للمهن الاداريه والماليه، طرابلس، ليبيا.

أبو قحف، عبدالسلام، (2003)،**إقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص 366.

الكايد، زهير، (2003)، **الحكمانية قضايا وتطبيقات، المركز العربي للتنمية الادارية**،عمان، الاردن،2003،ص14.

المسلم، محمد (2006)،"جذب الاستثمار الأجنبي إلى دول مجلس التعاون واختيار الأسس الصحيحة،**مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي**، ص12 ص-13.

مصطفى، بشير،(2005)،الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والادارة الراشدة، **من فعاليات الملتقى العلمي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات**،الجزائر.

المنظمة العربية لضمان الاستثمار،(2006)،"**تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، الكويت، ص 11-5.

نوير، طارق،(2004)، "**تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار**"، مجلس الوزراء، قطاع الدراسات التنموية، جمهورية مصر العربية.

برنامج الامم المتحدة الانمائي، (2002)، **تقرير االتنمية الانسانية العربية**، ايقون للخدمات المطبعية، الاردن،2002،ص101.

البنك الدولي، (2004)، "ادارة الحكم ومناخ الاعمال في اليمن"، **بحث قدم خلال ندوة نظمها البنك الدولي**، صنعاء، اليمن.

البنك الدولي،(2003)، " ادارة حكم افضل لاجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا".**تقرير عن التنمية البشرية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا**. واشنطن دي سي 20433.

البنك المركزي الاردني:**التقرير السنوي 2010**.عمان، الأردن.

صندوق النقد الدولي،**التقرير السنوي2005**، واشنطن.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Brian,V,Chima,M (2010). "Weak Business Investment Climate, Poor Economic Growth and AFRICA'S Poor Socio-Economic Development" **Journal of world business, Volume 12,NO.1.**

Dunning, J. (1993). "**Multinational Enterprises and the Global Economy"** (8th ed). New York: Addison – Wesley.

Economic Freedom of the World, **Index of Economic Freedom (2010-2007).**

Filer,L. (2007). "The Effects of the Governance Environment on the Choice of Investment Mode and the Strategic Implications" **Journal of world business. Vol 42. pp 80-89.**

Gloperman,S. (2002). " Global Foreign Direct Investment Flows: The Role of Governance Infrastructure" **western Washington University, Bellingham, USA, world development, Vol.30 No.11. pp. 1899-1919.**

Hefeker,B. (2005). " Political Risk, Institutions and Foreign Direct Investment"**European journal of political, Vol 23, pp 397 – 415.**

.

Kaufmann, D. (2009). "Governance Matters VIII: Individual and Aggregate Governance Indicators 1996-2008," **World Bank Policy Research Working Paper N0.4978**.

Lskavyan, S. (2006). " Host Country's Governance and the Size of Foreign Investors" **Economics letters, Vol, 100. pp 258 – 261**

Montero, A. (2008). "Macroeconomic Deeds Not Reform Words: The Determinants of Foreign Direct Investment in Latin America," **Latin American Research Review, 43:1.**

Rodrik, D. (2007). **"One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions, and Economic Growth"** Princeton: Princeton University Press.

The World Bank (1992); **Governance And Development; The World Bank publication**; Washington;DC; P10.

Transparency International, **Corruption Perceptions Index (2010-2000).**

UNCTAD, **World Investment Report(2010-2004)**.

United Nations Development Programme(1997) ; Governance for Sustainable Human Development;**UNDP Policy Document,,P3.**

Wheeler, D.(1999). "International Investment Location Decisions: the Case of US Firms**", Journal of international economics, Vol 33,N°1-2, pages 57-76.**

World Bank Group (2010) **"Governance Matters: Worldwide Governance Indicators2009: 1996- 2008"**.

World Bank, **Index of Doing Business (2011-2007)**.

World Economic Forum: **The Global Competitiveness Report (2010-2007).**

Zhang, (1997). "Vertical Multinationals and Host - Country Characteristics**" Journal of Development Economics, Vol. 59(2).**

Zheng,Y (2007). "**Credibility and Flexibity: Political Institutions and Foreign Direct Investment "** Doctor of Philosophy in Political Science and International Studies, University of Californian- San Diego.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

1.www.worldbank.org

2.www.unctad.org

3.www.oecd.org

4.www.imf.org

5.www.transparancy.org

6.www.cbj.gof.jo

7.www.jordaninvestment.board.gov.jo

الملاحق

استبانة

حضرات السادة...

تحية طيبة وبعد،،،

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الأعمال الدوليـة مـن الجامعـة الأردنية، يقوم الباحث / محمد أحمد قردع مياس، بكتابة رسالة ماجستير بعنوان: "دور الحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشـر في الأردن".

يهدف هذا الإستبيان إلى معرفة دور الحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشـر فـي الأردن من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر.

يرجى التكرم بتعبئة الإستبانة مبدين رأيكم حول كل بند من البنود المذكورة، علمـا بـأن المعلومات التي ستزودننا بها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الأحترام والتقدير

الباحث

محمد أحمد قردع مياس

يرجى التكرم بوضع إشارة (×) مقابل الإجابة التي تراها مناسبة:

القسم الأول: بيانات عامة عن عينة الدراسة:

1. النشاط الاقتصادي:

1. صناعة ☐ **2. تجارة** ☐ **3. خدمات** ☐

2. مجموع رأس المال:

1) اقل من 5 ملايين دينار اردني ☐

2) 5-10 مليون دينار اردني ☐

3) 11 مليون دينار اردني فاكثر ☐

3. حجم الاستخدام:

1) اقل من 50 موظفا ☐

2) 50 -99 موظفاً ☐

3) 100 موظف فاكثر ☐

4.هيكل الملكية:

أجنبية بالكامل ☐

أجنبية أردنية مشتركة ☐

5.**بيانات معبئ الاستبانة:**

أ. المستوى الوظيفي:

1) مدير تنفيذي ☐
2) عضو مجلس إدارة ☐
3) مدير عام ☐
4) نائب مدير عام ☐
5) مدير ☐

ب. المستوى التعليمي:

1) دبلوم كلية مجتمع ☐ 2) بكالوريوس ☐ 3) دبلوم عالي ☐

4) ماجستير ☐ 5) دكتوراه ☐

ج. سنوات االخبرة:

1) اقل من 5 سنوات ☐ 2) 5-10 سنوات ☐ 3) اكثر من 10 سنوات ☐

القسم الثاني: أسئلة الدراسة

السؤال الأول: من وجهة نظركم ما هو الدور الذي يمكن أن يحققه التعبير عن الرأي والمساءلة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن؟

البعد الأول:التعبير عن الرأي والمساءلة: ويقصد به: وجود انتخابات حرة ونزيهة للمناصب الهامة في الدولة، ومساءلة جماهيرية للمسؤولين الحكوميين، ووجود صفحات حرة للاعلام فضلا عن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات بالإضافة إلى وجود الشفافية في السياسات الحكومية.

الرقم		مهم جدا	مهم	متوسط الاهميه	قليل الاهميه	غير مهم
1	اهتمام الحكومة برأي القطاع الخاص في حالة اجراء تغييرات مهمة في القوانين والسياسات التي قد تؤثر على بيئة عمله.					
2	سهولة التفاوض مع الحكومة عند وجود أي معيقات تؤثر على عمل الشركة.					
3	قدرة الشركة على الإنضمام الى التنظيمات والنقابات والغرف التجارية والصناعية واستفادة الشركةمن خدماتها.					
4	وجود انتخابات حرة ونزيهة للمناصب الهامة في الدولة.					
5	وجود مساءلة للمسؤولين الحكوميين في ادارات الدولة.					
6	وجود صفحات حرة للاعلام.					
7	قدرة الشركة على الحصول والاطلاع على المعلومات الخاصة بالتشريعات والقوانين المؤثرة على عملها.					
8	وجود الشفافية في السياسات الحكومية وامكانية التنبؤ بأي تغيير فيها..					

السؤال الثاني: من وجهة نظركم ما هو الدور الذي يمكن أن يحققــه الإســتقرار الــسياسي وغياب العنف في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن؟

<u>**البعد الثاني:الاستقرار السياسي وغياب العنف ويقصد به:**</u>عدم زعزعة استقرار الحكومة عن طريق وسائل غير دستورية بما في ذلك العنف والارهاب، وظهور حالة من عدم الاستقرار الامني داخل البلد او نزاع خارجي مع الدول الاخرى.						
الرقم		**مهم جدا**	**مهم**	**متوسط الاهميه**	**قليل الاهميه**	**غير مهم**
1	وجود الثقة في استقرار الحكومة وعدم تهديد بقاءها عن طريق وسائل غير دستورية.					
2	انعدام خطر مصادرة الممتلكات او التأميم الاجباري ومصادرة ارباح الشركات الاجنبية.					
3	الشعور بالأمان وعدم وجود مخاطر أمنية تهدد ممتلكات الشركة او حياة موظفيها.					
4	وجود الثقة في التصرفات المتوقعة من الحكومات المتعاقبة تجاه الاستثمارات الاجنبية.					
5	خلو البلد من الاضطرابات الاجتماعية والصراعات الداخلية.					
6	وجود علاقات ممتازة مع دول الجوار والدول الاخرى.					
7	التزام البلد بما يعقده من اتفاقيات مع الدول الاخرى.					

السؤال الثالث: من وجهة نظركم ما هو الدور الذي يمكن أن تحققه فاعلية الحكومة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن؟

البعد الثالث: فاعلية الحكومة ويقصد به: جودة الخدمات العامة، ونوعية الادارة الحكومية، بالاضافة الى استقلالية جهاز الخدمة المدنية عن الضغوط السياسية، وكذا التطبيق الفعال للسياسات الحكومية والتزام الحكومة تجاهها						
الرقم		**مهم جدا**	**مهم**	**متوسط الاهميه**	**قليل الاهميه**	**غير مهم**
1	وجود إدارة ضريبية فعالة ومساعدة في تشجيع قطاع الأعمال.					
2	وجود إدارة جمركية تتميز بكفاءة وجودة عالية في أداء مهامها.					
3	وجود بنك مركزي يتمتع بالاستقلالية والفاعلية في جميع مهامه.					
4	توفر سوق مالي متطور.					
5	توفر بنية تحتية وخدمات عامة (اتصالات، مياه، كهرباء، نقل،مطارات، موانئ...) بحالة ممتازة.					
6	وجود ايدي عاملة ماهرة ومدربة.					
7	اتباع سياسات توظيف فعالة تعتمد على الكفاءة والنزاهة في جهاز الخدمة المدنية.					
8	التطبيق الفعال للسياسات الحكومية والتزام الحكومة تجاهها.					

السؤال الرابع: من وجهة نظركم ما هو الدور الذي يمكن أن تحققه النوعية التنظيمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن؟

البعد الرابع:النوعية التنظيمية ويقصد به: قدرة الحكومة على رصد سياسات وإجراء تنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك، وعدم اتخاذ سياسات غير ودية تجاه السوق.

الرقم		مهم جدا	مهم	متوسط الاهميه	قليل الاهميه	غير مهم
1	وجود تشريعات عمالة ملائمة لأرباب العمل والعمال.					
2	عدم وجود تدخل حكومي في سياسة التوظيف والاجور بالنسبة للقطاع الخاص.					
3	وجود تشريعات بيئية ملائمة لعمل القطاع الخاص.					
4	وجود سياسات سليمة على مستوى الاقتصاد الكلي(سعر الصرف، التضخم، عجز الموازنة...).					
5	عدم وجود تدخل حكومي في رسم سياسة الارباح والعوائد للشركات الاجنبية.					
6	عدم وجود تدخل حكومي في حالة الاندماجات مع شركات محلية او اجنبية.					
7	وجود سياسات ضريبية عادلة ومشجعة لنمو الاعمال.					
8	عدم تضارب التشريعات واللوائح التي تنظم عمل القطاع الخاص.					
9	عدم وجود تدخل حكومي في سياسة المبيعات والتسعير.					
10	سهولة اجراءات تأسيس المشاريع الاستثمارية والاعمال التجارية.					
11	وجود تشريعات للتجارة الخارجية مواكبة للتطورات الاقتصادية الدولية.					

السؤال الخامس: من وجهة نظركم ما هو الدور الذي يمكن أن تحققه سيادة القانون في جذب الإستثمار الأجنبي المباشرة إلى الأردن؟

<table>
<tr><td colspan="7"><u>البعد الخامس:سيادة القانون ويقصد به</u>: ثقة المتعاملين والمجتمع في سيادة القانون والتقيد بها، بما في ذلك نوعية انفاذ العقود وحقوق الملكيه واستقلال القضاء ونزاهته.</td></tr>
<tr><td>الرقم</td><td></td><td>مهم جدا</td><td>مهم</td><td>متوسط الاهميه</td><td>قليل الاهميه</td><td>غير مهم</td></tr>
<tr><td>1</td><td>وجود نظام قضائي عادل ومستقل.</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>2</td><td>وجود جهاز قضائي سريع في البت لحل القضايا والمنازعات التجارية.</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>3</td><td>وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ قراراته عند اقرارها.</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>4</td><td>وجود نظام قضائي يحمي العقود وحقوق الملكية الفكرية والصناعية والاصول المالية.</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>5</td><td>وجود قوانين فعالة تمنع الاحتكار وتؤكد على حرية المنافسة.</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>6</td><td>احترام القانون من قبل الحكومة فيما يخص العقود بينها وبين القطاع الخاص وعدم النكوص عنها.</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>7</td><td>اعتماد التحكيم كوسيلة من وسائل حل المنازعات التجارية.</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>8</td><td>عدم وجود تأثير على الحكومة عند صياغة القوانين المتعلقة بعمل القطاع الخاص من قبل مجموعات معينة(وجاهات اجتماعية، شخصيات نافذة، اصحاب شركات كبيرة..).</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
</table>

السؤال السادس: من وجهة نظركم ما هو الدور الذي يمكن أن تحققه محاربة الفساد في جذب الإستثمار الأجنبي المباشرة إلى الأردن؟

البعد السادس: محاربة الفساد ويقصد به: مدى وجود الفساد كعقبة في وجه الاعمال التجارية، ومدى تقديم الرشاوى والعمولات الى المسئولين الحكوميين، والتي تعمل كعبء ضريبي اضافي يفرضه الفساد على الشركة.						
الرقم		**مهم جدا**	**مهم**	**متوسط الاهميه**	**قليل الاهميه**	**غير مهم**
1	حصول الشركة على الخدمات المنافع العامة من الدوائر الحكومية دون دفع اي رشاوى او عمولات غير قانونية للحصول على هذه المنافع.					
2	حصول الشركة على تصريح أو أذن دون دفع أي مبالغ غير رسمية مقابل الحصول عليه.					
3	حصول الشركة على العقود والمناقصات الحكومية دون دفع مبالغ غير قانونية.					
4	التعامل مع الجهات الضريبية دون دفع اي مبالغ غير قانونية.					
5	التعامل مع الجهات الجمركية دون دفع اي مبالغ غير قانونية.					
6	التعامل مع المحاكم والجهات القضائية دون دفع اي مبالغ غير قانونية كرشاوى لحل أي نزاع تتعرض له الشركة.					

THE ROLE OF GOVERNANCE IN ATTRACTING FOREIGN DIRECT INVESTMENT FROM THE POINT OF VIEW FOREIGN DIRECT INVESTMENT COMPANIES DIRECTORS IN JORDAN

By
Mohammad Ahmad Qardaa Mayyas

Supervisor
Dr. Buthyna Al-Muhtaseb

Co-Supervisor
Dr . Fathi Al-Arwri, Prof

ABSTRACT

this study aimes at identifying the level of the role that the governance plays in attracting foreign direct investment from the point of view foreign direct investment companies directors in jordan. To achieve the purposes of this study, a questionnaire has been conducted. this questionnaire covers the main dimensions of the Governance approved by the World Bank. The dimensions are: voice and accountability, political stability and absence of violence, government effectiveness, regulatory quality, rule of Law, fighting corruption. The Statistical analysis has been performed for 104 questionnaires represented (86.7%) from 120 questionnaires that distributed to the study samples, which are 60 companies from the Direct Investment Companies in Jordan by 2 questionnaires for each company.

The findings showed that the Governance has a role in attracting foreign direct investment; this role is of high level.The study has concluded a number of recommendations, most importantly: a necessity to spare no efforts in building and establishing the principle of Governance at the country level, and Studying and reviewing the competitive situation of Jordan, which is reflected in the International indices and reports pertaining to the climate of investment, such as the index of the Governance, Global Competitiveness Report, report of doing business. All of these are for the purpose of identifying the strong points and strengthen them, and identifying the weakness points and solving them, the purpose is also to improve the status of Jordan within these indices and reports.